الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : مالية و محاسبة التخصص : تدقيق محاسبي

آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر
دراسة حالة ببنك الفلاحة و التمية الريفية- BADR- فرع بوقيرات

مقدمة من طرف الطالبة: تحت إشراف الأستاذ :

بلعـــــوج حورية بن زيدان حـــــــاج

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د / بوشيخي بوحوص	أستاذ محاضر " أ "	جامعة مستغانم
مقررا	د / حاج بن زيدان	أستاذ محاضر " أ "	جامعة مستغانم
مناقشا	د / الجيلالي بوظراف	أستاذ محاضر " أ "	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018 / 2017

يشكل القطاع الزراعي من أهم مرتكزات و دعائم الاقتصاد الوطني و أحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير من إجمالي القوى العاملة ، فضلا عن أن نسبة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع الى جانب مساهمته في توفير جزء كبير من غذاء السكان و تشكل الصادرات الزراعية جزءا كبيرا من الصادرات غير النفطية ....

و قد حظي هذا القطاع باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره و تنميته و تعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي و هو ما تترجمه تلك الانجازات المتمثلة بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بمشروعاتها و الزراعية التي مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة من إدخال حركية كبرى على قطاع الفلاحة ، حيث شهد القطاع تطورا ملحوظا رصدت لفائدته الدولة حوافز و تشجيعات كان لها الأثر الايجابي على نسق نموالانتاج في مختلف النشاطات الفلاحية و لو بنسب متفاوتة من خلال البرامج المختلفة المطبقة ، لاسيما من خلال توفر صناديق خاصة لدعم التنمية الفلاحية و الانتاج الزراعي و هذا من أجل تحسين معيشة الفلاحين و الرتقاء بعالم الريف بصفة عامة .

و عليه يمكن القول أن السياسات الزراعية المنفذة في الجزائر اتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية . فقد تميزت فترة الستينات بتجربة في الادارة الذاتية و سياسة اعادة التحويل الجزئي لنظام الانتاج أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في ادارة القطاع ليأتي في فترة الثمانينات الاصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال السلس نحو اقتصاد السوق و تشجيع الزراعة الخاصة . و تحرير النظام و انسحاب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات و رغم ذلك لم تنجح في تحسين أداء القطاع . و تشهد الألفية الجديدة العديد من الاصلاحات التي نشطت القطاع و مساهمته في دفع وتيرة التنمية في البلاد .

و بناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا و طرحها في التساؤل الآتي :

ما هي الآليات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي بالجزائر و ما مدى فعالية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ؟

و انطلاقا من هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- فيما تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي ؟
- ما هو الاختلاف بين الضمانات المقدمة للاتمان الفلاحي ؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي بالجزائر ؟
- ما هي أهم البرامج و الاجراءات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع و ترقيته و الحد من مشاكله ؟
- هل يعد برنامج تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سياسة فعالة على القطاع ؟
- ما هو واقع و مستقبل الأمن الغذائي بالجزائر ؟

- **فرضيات البحث :**

يتطلب تحليل ا اشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة :

- تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في نجاح السياسة المتبعة للتمويل .
- تختلف الضمانات المقدمة باختلاف مبلغ القرض و الغرض منه أجال تسديده .
- مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات و تطورات في السنوات الأخيرة قامت بها الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني .
- عرفت الجزائر تزايدا في الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من الهيئات و البرامج الداعمة له و هذا ناتج عن التحولات التي عرفتها في هذا المجال خاصة خلال السنوات الأخيرة .
- عرفت الجزائر منذ تطبيق هذا المخطط عدة تطورات في القطاع الزراعي و هذا ليس بمعنى أنه حقق كل الأهداف المرجوة .
- عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة انتعاشا كبيرا في الأمن الغذائي بسبب تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

- **أهداف البحث :**

من أهم أهداف دراسة هذا البحث :

- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و تقييم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- إلقاء الضوء على البرامج و الاجراءات التي قامت بها الدولة من أجل الحد أو التقليل من المشاكل التي تواجه هذا القطاع .
- الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع و محاولة إيجاد حلول مناسبة لها .
- التعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و أهم ما جاء به .
- تقييم أثر هذا المخطط على القطاع الفلاحي و على الأمن الغذائي .

- **أهمية البحث :**

تكمن أهمية هذا البحث في التقاط التالية :

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في إطار السياسة القتصادية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء .
- تعدد البرامج و ا لإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر.
- المساهمة و ا لاعتماد الكبيرين على هذا بشكل كبير في الصادرات بالجزائر.
- المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تشجييع الشباب على خدمة الأرض .
- إقامة العديد من الصناديق و المؤسسات التي تقوم بمدى الدعم لهذا القطاع .

- **منهجية البحث :**

من أجل دراسة ا اشكالية و الاجابة على الأسئلة المطروحة ، و نظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي و ذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و ابراز المفاهيم المرتبطة

بالموضوع ، و الاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول .

- **محددات البحث :**

من بين الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذا البحث هي قلة المراجع ، و عدم حصولنا على الاحصائية اللازمة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية رغم محاولاتنا الكثيرة دون جدوى ، و هذا لا يعني عدم حصولنا على البعض منها .

- **فترة البحث :**

في الجانب تم تحديد مفهوم التمويل الفلاحي لأنه يمس بموضوع الدراسة و معرفة أهم المفاهيم حوله و التطرق الى مختلف المراحل التي مر بها القطاع في الجزائر و بما أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أهم هذه المراحل فقمنا بالتعرض له و لمختلف أجهزته ، أما الجانب التطبيقي فيما يخص الفصل الثالث فقد كان عبارة عن دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية، فاعتمدنا على منهج دراسة حالة طلب قرض استثماري من بنك الفلاحة و التنمية الريفية . فمن خلال هذا الفصل قمنا بدراسة معمقة لكيفية طلب و تكوين ملف قرض .

- **محتويات البحث :**

من أجل الاجابة على الاشكالية و الأسئلة المطروحة و اختبار الفرضيات تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول تسبقها المقدمة العامة ، حيث يتناول الفصل الأول على مفاهيم حول التمويل الفلاحي و إلى أهم أنواعه و شروط نجاحه ، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا الى الدراسات السابقة للإلمام بجل الدراسات و آرائها حول هذا الموضوع ، اما الفصل الثالث قمنا بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية محاولين التعرف على البنك و أهم أهدافه و كذا المهام الموكلة إليه ثم التعرف على هيكله التنظيمي و دراسة حالة قرض استثماري على مستوى الوكالة ، و في الأخير ينتهي البحث بالخاتمة التي تتناول أهم النتائج التي توصل إليها البحث و أهم التوصيات .

تمهيد :

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع ،و عليه فهذا العامل من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان ، لأن مواكبة التطورات و التحولات الاقتصادية و التكنولوجية ليست بالأمر الهين ، لهذا يفكر كل مسير في الطريقة و الكيفية المثلى للحصول على التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية ، سواء كانت هذه الاحتياجات طويلة أو متوسطة أو طويلة الأجل يقوم بمصادر ذاتية أو خارجية

حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويل ذاتي أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا ، و هذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي الى تحقيق التنمية الفلاحية و التي من أولوياتها تحقيق الاكتفاء الذاتي ، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات و هذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات و إجراءات من أجل توسيع هذا القطاع و المحافظة على موارده الطبيعية (و هذا ما تطرقنا إليه في فصلنا)

و حسب معرفتنا بأن القطاع الزراعي هو العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم ، فلا بد من الاهتمام الكبير به فمهما كانت الخلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة ، و تأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات ، حيث عرفت الجزائر في الفترات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا القطاع ، حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة لأن اسهام هذا القطاع في تنمية باقي القطاعات الأخرى له أهمية بالغة و فعالية لتحقيق الاكتفاء الذاتي و النهوض بالاقتصاد الوطني

بحيث سنتطرق في فصلنا هذا الى المباحث التالية :

المبحث الأول : التمويل الفلاحي

المبحث الثاني : وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962 – 1999)

المبحث الثالث : واقع الفلاحة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الأول : التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الانتاجية في وقتها لأن التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجازها فتتوجه الى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات للنهوض بهذا القطاع و ازدهاره

المطلب الأول : مفهوم التمويل الفلاحي و أنواعه

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي

_ هو توفير و استخدام الاموال اللازمة لتطوير الزراعة و تحسين دخول المزارعين و تحسين مستوى معيشتهم [1]

_التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة إستغلال أراضيهم و كذلك إستصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على إقتناع أنواع مختلفة من المبيدات و الأسمدة و الآلات الخاصة باستصلاح الأراضي و تهيأتها و تدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة [2]

ثانيا : أنواع التمويل الفلاحي

1_ التمويل الذاتي : اذ هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي امكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه الى اللجوء الى مصادر خارجية و هو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الاخرى و تعذرها على تموله [3]

2- القروض البنكية : و هي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة و محددة أن يمنح عميلا بناءا على طيلة سواء حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى و ذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل

[1] - رشا محمد سعيد أمي استيته ، تمويل القطاع الزراعي في الأردن ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا ، جامعة الأردن 1999 ، ص 13

[2] 2- بونوة شعيب و بودلال علي ، اشكالية التمويل و السياسة المنتهجة لانعاش هذا القطاع ، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ، جامعة بسكرة ، ص 135

[3] -محمد بوشوشة ، مصادر التمويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ، بسكرة ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ، جامعة محمد خيضر ،ص 88

لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى غير [1]

2_1مفهوم القروض الزراعية : و هي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل و قليل منها مخصص لأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول و النتاج الزراعي الجاري و الأجهزة و الأبنية [2]

2_2طبيعة الائتمان الفلاحي : ان التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب ان يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث : [3]

- الطبيعة الاحتمالية و المتغيرة للانتاج و الدخل و الأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات و ظواهر متغيرة و غير مؤكدة و كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض النتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الانتاج
- تفتيت الملكية و تعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة الى تعدد الاشكال القانونية للاستغلال و تنوع علاقات الانتاج الفلاحي
- المستوى المتعلق من التكنولوجيا الفلاحية و ضرورة امتداد الائتمان الى الملكية و المرافق الأساسية و تصنيع الريف
- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير

2_3ضمانات الائتمان الفلاحي :تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض و الغرض منه و آجاله فالضمان المقدم في حالة الاتمان القصير و متوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات و المعدات و المواشي و المحاصيل الناتجة عن استخدام القروض أما في حالة الإئتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى و زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات الاراضي البنايات السكنات الريفية ....إلخ ، و بالاضافة الى الضمانات المذكورة يبقى الاتمان بحاجة الى سند أقوى من طرف المؤسسات الكبرى أو شركات التأمين و هذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة و أهمها التأمين على الحياة و التأمين على الأخطار (الحرائق ، المباني ، العتاد .... إلخ) [4]

[1]- حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الاتمان المصرفي و التحليل الاتماني ، الوارق للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2002 ، ص 118

[2]-مصطفى رشدي شيحة ، النقود و المصارف و الاتمان ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،1999، ص3 ، ص4

[3]- دلال بن سمينة عزيزة ، مداخلة سياسة التمويل و أثرها على اقتصاديات المؤسسات ، كلية العلوم القتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 21 – 22 نوفمبر 2006 ، ص 3

[4]-دلال بن سمينة عزيزة ، مرجع سابق ، ص 3 ، ص 4

2_4 الأهمية الإقتصادية للإقراض الزراعي : و تتمثل في ما يلي [1]

- يخلق و يحافظ على حجم كاف من المخرجات (الانتاج)
- زيادة الكفاءة : يمكن للإقراض أن أن يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الانتاج المتاحة
- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة: قد يستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة الى اجراء تعديلات رئيسية في المزرعة ، كتبديل أدوات الطاقة و خاصة عندما تنخفض الأسعار و تزداد التكاليف ، فاقتراض مصدر رئيسي لاجراء هذه التعديلات و التغيرات
- مواجهة التقلبات الموسمية و السنوية في الدخل و النفقات و ذلك لان مدخلات الانتاج يتم شراؤها في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة و الخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي الى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات و لذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة
- الحماية في الضروف المعاكسة (تجنب الأخطار) : لأنه من غير الممكن ازالة كل المخاطر في الزراعة ، فالطقس و المرض و السعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا

3 -التمويل التعاوني : و هو يعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية و الجماعية ضمن اطار التنظيم التعاوني و تكون أموال الجمعية اما ملكها أو تقترضها من مصادر الاقراض المتوفرة [2]

3_1 مصادر التمويل التعاوني : و تتمثل في كل ما يلي [3]

_ **رأس مال إحتياطي :** و يقصد به الرأس المال الذي تحتفظ به الجمعية قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل هذا من جانب و من جانب آخر تحتفظبه من أجل دعم مركزها المالي و قدرتها على الاقتراض و زيادة خدمتها و التوسع في مشاريعها ، و يتكون من المبالغ التي تحول الى الجمعية سنويا من فائض عمليات الجمعية بحيث لا يقل عن نسبة مئوية معينة تحددها التشريعات التعاونية بالاضافة الهبات و المساعدات

[1]-علي محمود فارس و آخرون ، أسس الإقتراض الزراعي و التمويل التعاوني ، منشورات جامعة المختار البيضاء ، ليبيا ، 2005 ، ص 23 ، ص 24
[2]- علي محمود فارس و آخرون ، مرجع سابق ، ص 293 ، ص 294
[3]- المرجع نفسه ، ص 301 -306

_**الاحتياطات الأخرى** : بالاضافة الى رأس المال الاحتياطي يوجد الجمعية إحتياطات أخرى كاحتياطي استهلاك المكائن و المعدات و المنشآت و غيرها من الموجودات و احتياطي التعويض على العمال و المستخدمين

و مخصصات الديون المشكوك فيها ، و بعض الاحتياطات تحمل على حساب المصروفات و بعضها يؤخذ من حساب الفائض الصافي

- الوفرات و الودائع : و هي المبالغ التي تودع بالجمعية سواء من اعضائه أو من غير الأعضاء وفقا لشروط معينة و تكون الوديعة اما جارية أو لأجل و في العادة تقبل الودائع الجاريةمن الأعضاء فقط ، أما الوديعة لأجل عادة تقبل من غير الأعضاء مقابل فائدة
- العوائد على التعامل : تتلقى الجمعية عمولة من جراء ما تقدمه من خدمات مختلفة و هي تحصل على هامش ربح ذلك من عمليات التوريد و التسويق و التموين المنزلي و التشريعات القانونية تسمح بتوزيع العائد على أعضاء الجمعية لكل حسب تعامله مع الجمعية
- رأس المال الدوار: يتكون من أموال ترد الى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لتستثمرها بصفة دائمة و لمدة زمنية طويلة نسبيا و هذه الأموال التي تستعملها الجمعية بصورة دائمة يكونمصدرها خارجي أي مصادر حكومية أو شبه حكومية
- الهيئات و المساعدات : الكثير من الجهات تقدم لبعض الجمعيات الهبات و المساعدات بصورة نقدية أو عينية وذلك قصد تغطية بعض نفقاتها الادارية أو تستخدمها كراس مال تشغيل في أعمالها و تكون في صورة الموجودات الثابتة و التي تبقى عند الجمعية كرأس مال دوار فلا تعتبر دخلا و إنما تحول الى رأسمال احتياطي خاص
- السندات : عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة و قوية تسمح لها القوانين أن تطرح سندات دين للبيع يحمل كل منها قيمة معينة و هذا في بعض الدول و قد تطرح هذه السندات للبيع للأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية و تكون مصادر التمويل خارجية عندما تطرح هذه السندات للبيع للأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية و تكون مصادر التمويل الخارجية عندما تطرح هذه السندات للبيع لغير الأعضاء
- القروض من المصادر التعاونية : تعتبر هذه القروض من المصادر الداخلية للتمويل التعاوني لأنها تحصل عليها الجمعية من داخل الحركةالتعاونية ، بامكان الجمعية التعاونية أن تقترض من أعضائها أو من جمعية أخرى غير تعاونية
- القروض و المصادر الخارجية : تتوجه الجمعيات التعاونية الى المصادر الخارجية و قد تتحصل الجمعية على القروض من هذه المصادر على أن تسدد القروض في تاريخ

استحقاقهاو عادة تبيع هذه القروض بفائدة بسيطة أو بدون فائة و قد يكون التمويل في شكل مساهمة في رؤوس أموال الجمعيات أو في شكل ودائع تودعها الدولة لدى الجمعيات او تقوم بشراء السندات التي تطرحها

المطلب الثاني : أهداف التمويل الفلاحي و تصنيفه

أولا : أهداف التمويل الفلاحي

يمكن استعراض أهداف التمويل الفلاحي من خلال ما يلي [1]:

- زيادة التكوين الرأس مالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم للإستفادة من وفرات الحجم و زيادة كفاءة الانتاج من خلال الاستخدام الامثل للموارد المتوفرة و تطويرها
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كذلك المتعلقة بالتكنولوجيا و الاخرى المتعلقة بظروف السوق و مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل و النفقات و الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية و توفير مقدرة ائتمانية تساعد على مواجهة تلك الظروف
- اتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادرا على العمل و الاستثمار

ثانيا : تصنيف التمويل الفلاحي

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية : [2]

1_ التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية :

- **القروض العقارية :** و الغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني و الانفاق على مشروبات الري و الصرف و استصلاح الاراضي و الانفاق على البستنة و أية تحسينات أخرى في المزرعة ، و تكون هذه القروض طويلة الاجل
- **القروض الانتاجية :** و هي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الانتاج الزراعي كالبذور و الأسمدة و مواد العلف و الآلات و الماشية
- **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية :** و هي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل و الانفاق على الجمعية التعاونية و على المخزون السلعي و على الأبنية و المعدات و شراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية
- **القروض الاستهلاكية :** تستعمل على السلع و الخدمات و التي تتصل اتصالا مباشرا بالانتاج الزراعي و انما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر

[1]- رشا محمد سعيد أمي أستيتيه ، مرجع سابق ، ص 14

[2]- المرجع نفسه ، ص ص 14 - 18

2_ التصنيف حسب آجال القروض : و تنقسم هذه القروض حسب هذا التصنيف الى ثلاثة أنواع و هي [1]

- **القروض القصيرة الأجل :** و هي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبذور و الأسمدة و العلاجات و الأشتال و دفع أجور العمال و الحراثة و الحصاد و الري و ما الى ذلك من نفقات انتاجية و يتراوح أجل هذه القروض من سنة الى سنتين
- **القروض المتوسطة الاجل :** و هي التي تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تغطي انتاجها خلال فترة زمنية متوسطة و يتراوح أجلها في الغالب من سنة الى خمس سنوات
- **القروض الطويلة الأجل :** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي و اقامة المنشآت و المباني و المصانع و حفر الآبار و مشاريع الاستصلاح الكبيرة و مشاريع الري و الصرف الكبرى ، و مدتها تصل الى عشرين سنة في بعض البلدان

3_ التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف : و يمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها الى :

- قروض الزراعات المروية
- قروض الزراعات البعلية (المطرية)
- قروض الثروة الحيوانية
- قروض المكينة الزراعية
- قروض التصنيع الزراعي

4_ التصنيف حسب الجهات المستفيدة : و يشمل كل من

- قروض الأفراد
- قروض التاونيات
- قروض الشركات
- قروض القطاع العام

5_ التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي : [2]

و يتضمن الأنشطة التالية

[1]- رشا محمد سعيد أمي استيتيه ، مرجع سابق ، ص 15 - 18

[2]-رشا محمد سعيد أمي أستيتيه ، مرجع سابق ، ص 18

- البستنة
- المحاصيل الحقلية
- الثروة و التي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها
- الثروة السمكية
- محاصيل الخضر الصيفية و الشتوية

6_ التصنيف حسب نوع الضمانات :

- **قروض غير مضمونة :** و تكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس و لكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط و خاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل
- **قروض مضمونة بأموال منقولة :** و هذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل و الجرارات و الحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث ..... إلخ
- **قروض مضمونة بأموال غير منقولة :** و هي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي و العقارات مما يدعو الى تنمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا

7_ التصنيف حسب الانتاجية المتوقعة للقرض :

- **القروض الايجابية :** و هي تلك القروض التي تمكن المقترض من لحصول على فائض صافي، أي حصول المقترض على دخل يمكنه من ابقاء مبلغ القرض و الفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي
- **القروض المحايدة :** و هي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح و الخسارة و الثانية قروض التجديد و هي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو آخر و يترتب عليها استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع فائدة كلية فقط دون تحقيق أي فائض و يطلق عليها القروض الحدية
- **القروض السلبية :** و هي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين و الفائدة المترتبة عليه لذلك فانها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية

8_ تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين :

- قروض الأقارب أو المعارف
- قروض المستثمرين الأفراد
- قروض المصارف التجارية

- قروض شركات الاقراض الخاصة بالمواشي
- قروض مصارف الجمعيات التعاونية
- قروض الوسطاء و التجار
- قروض شركات التأمين

المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل ناجحة و فعالة يجب أن تراعي الأسس التالية :[1]

- تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي الى زيادة الانتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي ، فزيادة الانتاج اذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع اعداد الطرق و وسائل النقل المناسبة تؤدي الى تحقيق الرخاء و هو هدف منح القروض
- أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن إمكانية الفلاح محدودة و أسعار المحاصيل متغيرة
- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة و ليس الملكية ، ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة و هذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض
- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط القراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القروض و استخدامها في الوقت المناسب
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه مؤسسة الاقراض يمكن لهم ذلك عن طريق اتباعهم أساليب الانتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الانتاج الفلاحي و ادخال مختلف تقنيات الانتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات
- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الانتاج و طبقات المقترضين و هذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة و خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط و انما يجب امتدادها الى متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت لأجلها

[1]- دلال بن سمينة ، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990 – 2000) دراسة حالة بنك BADR – وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2004 ، ص 32 ، ص 33

- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل و على أقساط تسهيلا للدفع
- يجب على البنوك التأكد من استخدام القرض الممنوح سوف يعطي ايراد يكفي لتسديد القرض و دفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح

المبحث الثاني : وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962 – 1999) [1]

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا من حيث أن نتيجة سبع سنوات و نصف من التخزين و الحرب الاستعمارية كانت كارثة لاسيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة التي دمرت العديد من الهياكل الاقتصادية ، أضف الى هجرة ما يقارب مليون مستعمر الى فرنسا في عدة شهور تاركين مزارعهم و تعتبر مرحلة التسيير الذاتي هي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة و تليها عدة مراحل منها الثورة الزراعية و مرحلة تمويل القطاع العام و الخاص ، و حسب بعض خبراء الفلاحة ففي فترة ما بعد الاستقلال ، فان التسيير الذاتي باعتباره صيغة لتسيير الأراضي المهملة كان الخيار الأكثر ملائمة في السنوات الأولى لكونه حال دون تبديد العقار الفلاحي الذي اعتبره البعض غنيمة بينما كان يود البعض الآخر الحصول عليه بثمن بخص لأنه لم يكن في وسع الجزائريين شراؤه بيالسعر الحقيقي

المطلب الأول : واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962 – 1980)

أولا : مرحلة التسيير الذاتي

- نشأة قطاع التسيير الذاتي و مفهومه

_ ظهر و نشأ هذا القطاع بموجب مرسوم 22 مارس 1963 أي ما بعد الاستقلال و كانت الأرضية الأولى لذا المرسوم مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس حيث أعطى أهمية كبرى للقطاع الزراعي و ركز العمل على ثلاثة أهداف رئيسية و هي الاصلاح الزراعي ،استخدام الأساليب الحديثة ، المحافظة على تراث الأراضي الجزائرية [2]

_ كما عرف التسيير الذاتي بأنه تجربة اشتراكية في ملكية وسائل الانتاج و اقتسام الناتج بين أفراد الجماعة ، كما عرفت ميشال رابتيس بأنه " تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها " [3]

[1] - بن سمينة دلال ، مرجع سابق ، ص 34

[2] - موسى رحماني ، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي و تطور الانتاج الفلاحي و أثرها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962 – 1987 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ص 29

[3] - محمد السويدي ، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986 ، ص 15

_ مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي :[1]

1_ المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة) : ظهرت هذه المرحلة اثر رحيل المعمرين و تركهم لكل ما يملكون خلال صيف 1962 ، و بالتالي ظهر نوع من الأملاك تبدو كأنها بدون مالك فبدأت عملية الاستيلاء الفردية و الجماعيةعلى المزارع من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي و الاتحاد العام للعمال الجزائريين و قدماء المجاهدين ، هذا ما دفع السلطات المسؤولة أن تتدخل باسم حماية المصالح العامة و ذلك يمنع تهريب المعدات المعدات الآليات الزراعية و هذا عن طريق قرارات و مراسيم و نصوص ردعية كمرسوم 24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب و السرقة و في أكتوبر 1962 صدر قرار تنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد و الجماعات في نفس الشهر صدر قانون لخلق لجان لتسيير هذه الأملاك

2_ المرحلة الثانية (التأميم الجزئي) : امتدت هذه المرحلة من مارس الى ماي 1963 ، و تم فيها تأميم الوجدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين و كانت حوالي 20000 هكتار موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور مستعملة بطرق حديثة للاستغلال الزراعي وفق دراسات و مناهج عملية ، كما تمتاز هذه الأراضي بخصوصيتها و جودتها زيادة على ذلك أنها مدعمة بالمدخلات الوسيطية

3 _ المرحلة الثالثة (التاميم الكامل) : و قد تم في هذه المرحلة انطلاقا من 12 اكتوبر 1964 ، أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار من أخصب الأراضي و أجودها تقع معظمها في سهول متيجة و عنابة و أعالي شلف ، كانت موزعة و ملك حوالي 22000 معمر

_ هياكل التسيير الذاتي :

تم الأخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسميا بصدور الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 و الخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثلة في :[2]

1_ الجمعية العامة للعمال : و هي الهيئة العليا في المزرعة و يحدد أعضاؤها سنويا وفق برنامج الانتاج

2_ مجلس العمال : تنتخبه الجمعية العامة ، على أن يكون عدد عمال الوحدة أكثر من 50 عاملا و يكون ثلثي أعضائه من العمال المنتخبين المباشرين

3_لجنة التسيير: هي المسؤولة على نشاط المزرعة و تضم هذه اللجنة ما بين ثلاثة الى احدى عشر عضوا منتخبين بحيث يكون ثلثي منهم مباشرين في الانتاج

[1]- موسى رحماني ، مرجع سابق ، ص 32 ، ص 33

[2]- عمر صدوق ، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائرية ، 1988 ، ص 50

4_ الرئيس : ينتخب سنويا من طرف لجنة التسيير بالاغلبية و يشترط أن يكون من أعضائها

5_ المدير: تعينه وزارة الفلاحة و لا ينتخب و هو يمثل الدولة في الوحدة الانتاجية و يعتبر عضوا في لجنة التسيير

6_الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتيا : و هي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل و تموين المزارع المسيرة ذاتيا

جدول رقم (1-1) : يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

الفئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع	%
_أقل من 100 هكتار	67	3.1	373000	14.1
_من 100 الى 500 هكتار	686	30.9	213000	3.1
_من 500 الى 1000 هكتار	620	29.0	443000	17.0
_من 1000 الى 2000 هكتار	510	23.0	711000	26.4
_من 2000 الى 3000 هكتار	236	12.4	743000	28.2
_أكثر من 5000 هكتار	22	1.1	144000	5.5
المجموع	21910	100	263200	100

المصدر: موسى رحماني ، مرجع سابق ، ص 34

- **مشاكل القطاع المسير ذاتيا :** و تتمثل هذه المشاكل فيما يلي [1]

_اعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للانتاج الزراعي و لشروطه

_ عدم تحقيق الزيادة الانتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجود الأراضي الزراعية في الجزائر و يملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل

[1]- عبد اللطيف بن آشنو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962 – 1980) ، ديوان المطبوعات الجامعية 1982 ، ص 309 ، ص 310

و كما أنه هناك مشاكل أخرى متمثلة في :[1]

- مشكلة التسويق : تسبب هذه المشكلة في اتلاف كميات كبيرة جدا من الانتاج الزراعي لهذا القطاع و هذا التأخر عملية الشحن من جهة و تعقد الجهات الوصية و الجهاز الاداري الخاص بالتسويق من جهة أخرى
- مشكلة الأسعار: نلاحظ أن كمية الأسعار للمنتجات الزراعية على مدار عدة سنوات و انخفاضها و عدم تغطية تكاليف الانتاج جعل المزارع يعاني من مشاكل مالية و ضعف في قدرة التمويل الذاتي ، ان السياسة البيروقراطية في فرض الأسعار جعلت المزارع لا يتقدم على انتاج المحاصيل التي تتطلب أيدي عائلة و هذا لتفادي ارتفاع تكاليف الانتاج و بالتالي نتيجة هذه السياسة يتم حرمان المجتمع من بعض المنتجات مما تظهر الدولة لاستيرادها من الخارج [2]
- مشكلة التموين و التمويل : ان عملية التموين بالآلات الضرورية و المواد اللازمة لعملية الانتاج الفلاحي كانت غالبا ما تصل متأخرة و هي نتيجة تعقد الجهاز الاداري البيروقراطي الذي يسهر على التموين المسير ذاتيا بالمواد اللازمة و هذا ما أثر سلبيا على المحاصيل الزراعية و الانتاج بصفة عامة

أما التمويل الزراعي في هذا القطاع فقد عانى من انتقادات و هراقيل كبيرة و هذا خاصة في البدايات الأولى لتطبيق نصوص 1963 ، حيث كان الجهاز الخاص هو الذي يسهر على تمويله ، فعمل هؤلاء الخدم الأجانب على عرقلة نجاح سيرة القطاع حتى يفتح المجال للرأسمالية الزراعية في هذا الاطار و عقب تأميم البنوك و المصارف و كل الجهات المختلفة لتمويل القطاع المسير ذاتيا انطلاقا من البنك الوطني الجزائري BADR

- مشكلة الهجرة و تراجع اليد العاملة الزراعية : نتيجة الاهتمام الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي من طرف الدولة و الهيئات الرسمية من خلال استراتيجية التنمية سجل القطاع الفلاحي تراجعا كبيرا في اليد العملة و ارتفاع معدل النزوح الريفي من سنة الى أخرى ، و هذا ما أثر سلبا على هذا القطاع و الانتاج الزراعي بصفة عامة و هذا لعدة أسباب منها :

_ ارتفاع الأجور الصناعية مقارنة بالأجور الفلاحية

_ امكانية الترقية و ارتفاع الأجور زيادة على اختلاف ظروف العمل و سهولته أحيانا

_ امكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتوفرة في المدن الصناعية بالجزائر ، وهران ، عنابة

[1]- موسى رحماني ، مرجع سابق ، ص 39 ، ص 44
[2] - موسى رحماني ، مرجع سابق ، ص 45

_ الضعف التقني للزراعة الجزائرية و المؤشرات الطبيعية كقلة الأمطار

_ قلة الجهد المبذول من طرف العمال بسبب انخفاض الأجرة الشهرية المقدمة لهم

- بعض المشاكل الادارية : ان الجهات التي تقدم على تسيير المزارع المسيرة ذاتيا كلجنة العمال و الجمعية العامة المدير... كانت الاختصاصات غير واضحة حيث كانت الجمعية العامة لا تقوم بدورها الرسمي على أكمل وجه ، و هذا لعدم وجود خبرة مهنية تؤهل العمال على المراقبة لأن نشاط هؤلاء كان قبل تطبيق النصوص للتسيير الذاتي التي تعتمد على الجهد العضلي و تطبيق أوامر المعمرين لا غير و بالتالي عدم تهيكلهم و تأقلمهم في الاطار الجديد و هو المراقبة و الاشتراك في اتخاذ القرار

ثانيا : مرحلة الثورة الزراعية [1]

1_ ظهور و نشأة الثورة الزراعية : جاءت الثورة الزراعية كعملية تغييرية لتعيين تنظيم القطاع الفلاحي وفق منشور اشتراكي بعد ان كانت الاستراتيجية الزراعية المسيطرة في تسيير القطاع الفلاحي هي سياية التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية و كذا القطاع الخاص و التقليدي التي شهدت تدهورا و تذبذبا في الانتاج فجاء الأمر الصادر في 08 نوفمبر 1971 ، الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها

2 _ **أهداف الثورة الزراعية :** من بين أهداف الثورة الزراعية ما يلي

_ إلغاء حق الملكية لذوي الامتيازات و تخصيص أراضي الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية و تزويدهم بالوسائل اللازمة

_ انعاش الزراعة وفق برنامج زراعية عصرية تعمل على توسيع السوق الداخلية و تشجيع النمو الصناعي و اعادة توجيه الانتاج الزراعي و تطويره في اطار الشبكة الصناعية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية

_ اعادة تأسيس هياكل زراعية جديدة عن طريق انشاء تعاونيات زراعية و تحديد مبادرات الفلاحين و تكثيف الاستثمارات الزراعية

_ تنمية الزراعات الأكثر أهمية للسكان و ذلك باعتماد الوسائل العلمية الحديثة و تشجيع الدراسات و البحوث في هذا الاطار

[1]- مجدولين دهينة ، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة ، آفاق و تطوير سهل في اطار سياسة الدعم الفلاحي ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006 ، ص 12 ، ص 15

_ مكافحة كل أشكال التبذير و جعل الاستثمار و تطويل وسائل الانتاج أمرا الزاميا ، كما تلتزم الدولة بحماية الأراضي التي هي رأس مال دائم و محور الاستثمارات الزراعية و تشجع و تسهر على مراقبة عمليات التسليف و القروض الموجهة بصفة كبيرة الى تربية الماشية و تحديث الهياكل الزراعية ، و كذا الى تنظيم شبكة التموين و التسويق و الجباية و أسعار السلع الضرورية

3_ مراحل تطبيق الثورة الزراعية :

- **المرحلة الأولى : مرحلة الترشيد و التوعية**

ثم خلال هذه المرحلة توعية و ترشيد و شرح أبعاد الثورة الزراعية و توضيح فكرتها و القصد من ورائها كإصلاح جذري لهيكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي و كذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية

- **المرحلة الثانية :** و فيها يتم توزيع الأراضي على المستفيدين منها وفق مقاييس و شروط موضوعية مسبقا منها الأهلية البدنية للفلاح التي تمكنه من تسيير المزرعة كذلك تمنح الأرض للذين لا يملكون أو يملكونها على درجة قليلة ، و بالتالي يتم تخصيص الأراضي وفق تعاقد مبرم بين الفلاح و الدولة و يتم تحديد حقوق و واجبات كل من الطرفين
- **المرحلة الثالثة :** و يتم من خلالها تحديد قطعان الماشية و التخيل بالمناطق السهلية و الهضاب العليا و كذا الصحراوية [1]

لقد اتسمت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة الغاء الضرائب على الفلاحين و تدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي ، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة أو أقل من سعر شراء المستورد به و كذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة و المواد الكيماوية و المحلية منها و الأجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33 % و هذا لدفع القطاع الفلاحي الى الانتاج من جهة و تثبيت القوة العاملة من جهة أخرى

لكن المشاكل الكثيرة خلقت صعوبة كبيرة في تطبيق الثورة الزراعية و من بينها :

_ تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية

_ قلة الامكانيات الموجهة و العتاد اللازم و تعرض ما توفر منها الى الاهمال و التسبب

_ نقص التأطير و الفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين

[1] - مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص 16

_ مشكلة التموين بالموارد الزراعية الضرورية مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها يجعلها عرضة للعوامل المناخية غير مناسبة لبذرها

ان عدم تقديم التسهيلات للفلاحين و عدم تزويدهم بالمواد الضرورية أدى إلى تراجع الانتاج و بدا فقدان السلع يسود الأسواق ، و لكن كانت هناك الموارد البترولية التي غطت جميع النقائص و سمحت بتوزيع الدخول الذي استفادت منه شرائح السكان حتى اختفت الاختلالات التي ظهرت فتحول المتعاونون و المستفيدون من أراضي الثورة الزراعية الى شبه أعمال الأجرة و أصبحت تعاونيات الثورة قطاعا يماثل القطاع المسير ذاتيا يعمل على نفس القواعد و يعاني من تدخلات السلطات المحلية و المركزية مما فتح الجال أمام الفلاحين الخواص الذين أصبحوا يحتكرون الأسواق و يبيعون منتجاتهم بأكبر سعر حتى أصبح البعض منهم من أغنى السكان فالثورة الزراعية التي كان هدفها محو الفوارق الاجتماعية في الأرياف أدت الى بروز شريحة جديدة من الفلاحين الخواص الذين حققوا ثراءهم بفضلها ، إضافة الى ذلك لم تأت بأي تغيير أساسي سوى زيادة المساحات المزروعة دون أي ارتفاع في المردود

جدول رقم (1 - 2) : تطور هيكل الاستثمارات العمومية لفترة 1967 – 1990

قطاعات الاستثمارات	79-67	84-80	89-85	1990
_ الفلاحة و الغابات و الري و الصيد البحري	%08.80	%09.09	%11.42	%09.30
_ الصناعات	%50.50	%28.00	%23.10	%25.40
_ البناء و الأشغال العمومية	%02.30	%03.70	%04.12	%02.30
_ خدمات الانتاج	%07.50	%08.00	%06.60	%08.10
_ الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية	%30.90	%50.40	%54.76	%54.90
_ المجموع النسبي	**100**	**100**	**100**	**100**
المجموع القيمي بالمليارد ج	**274.13**	**344.81**	**370.50**	**95.10**

المصدر: العلجة حاجي ، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود المالية ، 1997 ، ص 67

ثالثا : مرحلة تمويل القطاع العام و الخاص [1]

1 _ القطاع العام :

[1]- خميس خليل ، مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد التاسع ، جامعة ورقلة ، 2011 ، ص 205

1 _ 1 نشأة و ظهور القطاع العام : للقطاع العام في الجزائر أسسا تاريخية تحدد معالمه قبل الاستقلال ، لذا كان القطاع العام في الجزائر عبارة عن ممتلكات خاضعة و التي تسمى بأرض البايلك ترتكز بالدررجة الأولى على القطاع الزراعي أما القطاعات الأخرى تكاد لا تذكر ، و بعد الاستقلال ورثت الجزائر المستقلة بعضا من ممتلكات الفرنسي و منه فإن القطاع العام في الجزائر يتشكل من تلك القطاعات التي ورثتها الدولة بعد خروج المستعمر و تحويلها الى ملكية عامة و أصبحت تشرف عليها و تسيرها بواسطة ممثلي الدولة و هناك بعض القطاعات التي قامت بتأميمها و بالتالي أصبحت جميع القطاعات التي ورثتها و أممتها الدولة قطاعات عامة تمتلكها و تسيرها و تشرف عليها

1 _ 2 تمويل القطاع العام عن طريق القروض قصيرة الأجل : إن عملية إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا و تعاونيات الثورة الزراعية و تحويلها الى مزارع فلاحية اشتراكية ذات حجم أقل نسبيا سمح بتحكم أفضل في التسيير و عملية تمويل للوحدات الانتاجية وفق اجراءات مبسطة و اختصار للوقت في دراسة الملفات من خلال ما يلي :

_ وضع خطة للإنتاج تقدمها الوحدات الانتاجية للبنك في بداية السنة الفلاحية (01 اكتوبر)

_ تقييم البنك لخطة الانتاج لخطة الانتاج وفق معايير فنية للانتاج تحددها وزارة الفلاحة و الثروة الزراعية ثم فتح حساب جاري لحساب الوحدة الانتاجية بالمبلغ المقدر من طرف البنك

_ مراقبة البنك لحسن استخدام القروض في الأغراض التي منحت لها

و لقد حظى القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص معدلات الفائدة للقروض قصيرة الأجل و التي خفضت إلى 2 % ، و في (1984 – 1985) مقابل 172 مليون دينار جزائري خلال موسم (1984 – 1983) تم منح 824 مليون دينار جزائري [1]

1_3 تمويل القطاع العام عن طريق التمويل المتوسط و طويل الأجل :

ابتداءا من سنة 1982 أدخلت إجراءات جديدة في مجال منح القروض المتوسطة و طويلة الأجل حيث أصبحت الوحدات الانتاجية تقوم بإعداد مخططاتها الاستثمارية و تسليمها للوزارة الفلاحية لدراستها و للموافقة عليها ثم تقدم لوزارة التخطيط لدراستها و اقرار المشاريع التي تتفق و الخطة الاقتصادية العامة ، بعدها يتم دراسة المشاريع المقبولة من طرف اللجنة المركزية للقرض و التي يديرها بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بعد الموافقة على شبكة المشاريع الاستثمارية يحول قرار هذه اللجنة الى اللجان الولائية للقرض مرفوعا بالتوجيهات و التوصيات العملية ، حيث تقوم هذه اللجان بتوزيع القروض على الوحدات الانتاجية بالولاية

[1]- مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص 24 ، ص 25

و قد عرفت القروض المتوسطة و طويلة الاجل ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة و هذا راجع الى تبسيط اجراءات التمويل من جهة و انخفاض الأسعار الفائدة على هذا النوع من جهة أخرى و الذي قدر ب 5 %.

2 _ القطاع الخاص

2_ 1 نشأة و ظهور القطاع الخاص : لقد كان القطاع الخاص في الجزائر قطاعا له تاريخه منذ القدم ، لكونه أهليا مرتكزا بالدرجة الأولى في القطاع الزراعي ، و كذلك القطاعات الأخرى المتمثلة في الحرف و الصنائع الموروثة منذ القدم [1]

2_ 2 مراحل التمويل البنكي للقطاع الخاص : [2]

_ ففي فترة (1963 – 1968) كلفت الشركة الفلاحية للاحتياط بامتياز اقراض المستغلات الخاصة و مصدر هذه القروض خزينة الدولة و تكون في شكل عيني (حبوب ، أسمدة) و في شكل سيولة للتجهيز

بعد عام 1968 تحمل البنك الوطني دور الممول لهذا القطاع الا أن نسبة القروض الممنوحة لم تمس الا عددا قليلا من الفلاحين الصغار ،و بعد سنة 1976 تم اعادة الاقتراض للقطاع الخاص و دعمت هذه العودة بتدخل وزارة المالية بأمرها لوكالات البنك الوطني الجزائري يدمج القطاع الخاص في برامجها و اعطاء تسهيلات وتوجيهات للفلاحين للإستفادة من القروض

2 _ 2 _ 1 تمويل القطاع الخاص عن طريق القصير المدى : يمنح تمويل المدى القصير للفلاحين الخاص استنادا الى وثيقة ممارسة الأعمال الفلاحية تمنح من طرف اتحاد الفلاحين و البلدية و تبعا لذلك يسمح البنك بتقديم طلب للقروض يضع فيه المقترض موارده المالية كرهن و بعد دراسة الطلب يمكن للبنك أن يمنح أو يرفض منح القرض و في حالة القبول فإن المستفيد يحصل على الأموال الممنوحة تبعا لإحتياجاته و تبقى اجراءات التسديد و تحديد سعر الفائدة تخضع لنفس شروط القطاع العام

2 _ 2 _ 2 تمويل القطاع الخاص المتوسط و طويل المدى : ان تحضير الملف بالنسبة للقطاع الخاص يتم وقف نفس الاجراءات الخاصة بالقطاع الاشتراكي لكن وضع الملف يأتي بعد الاشعار بالقرض و ذلك بهدف توحيد القطاع الفلاحي في المزايا المختلفة

[1]- خميس خليل ، مرجع سابق ، ص 205

[2]- مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص ص 18 - 26

الا أن هذه الاجراءات هي كذلك تعمل على تفويت الفرصة على المزارعين للاستفادة من القروض في الأوقات المناسبة لمباشرة نشاطهم الانتاجي مما يؤدي الى تأخير انجاز استثماراتهم و تجميد أموالهم و الذي يؤثر سلبا على الانتاج الفلاحي

3 _ مساهمات القطاع العام و الخاص في المجال الفلاحي : [1]

هذا المجال الذي يعتبر مجالا تاريخيا يتميز عن باقي المجالات كونه قطاع أهلي بالدرجة الأولى قبل الاستعمار مما يؤهل أن يكون مجالا خاصا أكثر من مجالا عاما كما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (1 _ 3) : يوضح مساهمة القطاع العام و الخاص في الانتاج الفلاحي

الوحدة : %

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مساهمة القطاع العام %	0.27	0.4	0.45	0.39	0.31	0.24	0.16	0.16	0.15
مساهمة القطاع الخاص %	99.73	99.6	99.59	99.61	99.69	99.76	99.84	99.84	99.85

المصدر: خميس خليل مرجع سابق ، ص 209

المطلب الثاني : واقع القطاع الفلاحي في ظل اعادة الهيكلة و المستثمرات الفلاحية

أولا : أسباب اعادة الهيكلة و نتائجها

- **أسبابها :** نجمت اعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين [2] ، و تعود أسباب اعادة الهيكلة الى : [3]

_ الحجم الكبير للوحدات الانتاجية و تشتت مساحتها و صعوبة التحكم فيها

_ كبر حجم بعض المؤسسات الاقتصادية و احتكارها لانتاج منتوج معين و قيامها بوظيفة التسويق مما جعل بعض الهياكل الاقتصادية لا مبرر لها

_ ارتفاع معدل الهجرة الريفية و تغلب طابع الشيخوخة على اليد العاملة الفلاحية

[1] - خميس خليل ، مرجع سابق ، ص 206

[2] - الطاهر زويتر ، اشكالية التشغيل في الزراعة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1990 ، ص 78

[3] - مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص 19

_ الطموح الى تطور القطاع الفلاحي

- **نتائجها :** و تظهر من خلال ما يلي :[1]

_ عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية

_ انخفاض معدل نمو الناتج الزراعي مقابل زيادة الطلب على السلع و الخدمات الغذائية بسبب ارتفاع في الأجور

_ التفاوت في الأجور بين القطاع الزراعي و بقية القطاعات الأخرى

_ ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي

_ انعدام العلاقة بين دخل العمال و نتيجة العمل

ثانيا : أثر المستثمرات الفلاحية على القطاع الفلاحي

أصدرت الدولة القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن اعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي العمومي و الذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية (DAS) و توزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل استفادات فردية تسمى بالمستثمرات الفلاحية .

و من بين آثار هذه التجربة نجد ما يلي :[2]

_ استفادة فئات غير معنية بالقطاع من الأراضي الفلاحية

_ اصلاحات 1987 لم تحقق الأهداف المرجوة حيث بقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية لاستيراد المواد الغذائية

_ توفير شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق أي أصبح يعتمد أساسا على احتياجات و مستلزمات السوق و هذا بفضل اصلاحات 1987.

_ جدول رقم (1-4) : تطور الواردات حسب مجموعات الاستعمال ،الفترة (1987 – 1990)

_ الوحدة : مليون دينار جزائري

البيان	1987	1988	1989	1990

[1]- العلجة حاجي ، مرجع سابق ، ص 74 ، ص 75

[2] - مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص 23

_ مواد غذائية ، مشروبات و تبغ	8463	10659	22100	18924
_ طاقة و شحوم	799	1001	970	962
_ مواد أولية و منتجات خامة	2433	3735	6491	6080
_ منتجات نصف مصنعة	8817	11286	15216	16012
_ سلع التجهيز	91979	11586	17744	34507
_ سلع استهلاكية	4420	5124	7512	10257
_ متفرقات	62	_	_	276
المجموع العام	34153	43427	70072	87018

المصدر: العلجة حاجي ، مرجع سابق ، ص 81

المطلب الثالث : واقع القطاع الفلاحي و تمويله في ظل الاصلاحات (1990 – 1999)

أولا : أثر القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات (1990 – 1999) [1]

جاءت اصلاحات 1990 محاولة لايجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون 1990 ، حيث يهدف هذا القانون الى بعث النشاط لبفبلحي و محاولة علاج سلبيات قانون 1987 و ذلك حماية للاراضي الفلاحية و ضمان الاستغلال الشامل لها و وضعها لحساب و على نفقة مالكها ، و كذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال التسيير و تمويل القطاع الفلاحي ، إذا كان قانون 1990يهدف الى اعادة الأراضي المؤممة و الدخول في اقتصاد السوق وفق ما تنص به الاصلاحات الاقتصادية فان هذا القانون وضع شروطه بإعادة الأراضي المؤممة و أخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير و بما أن الميراث لا يكون إلا للورثة بالدرجة الأولى . . . الخ.

غير أن الواقع من كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965 و لقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا بدخول عام 1990 جاء قانون النقد و القرض بإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي و المالي.

و النقدي في مرحلة التخطيط المركزي و ما أنجز عنها من آثار سلبية تتنافى و روح المبادرة و التحفيز، فنظام النقد و القرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد و القرض و ايجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية و المالية القائمة و الإقراض و في هذا الإطار نجد أن هذا القانون بعدل دائرة

[1] بن سمية عزيزة بن سمية دلال مرجع سابق ص 10 ، ص 11.

الحقيقة عن الدائرة النقدية و عزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية و ابعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل و القروض.

ثانيا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل هذه الإصلاحات:

شرعت الحكومة خلال هذه الفترة في تقييم التنمية الفلاحية و مراجعة مسارها قصد الوقوف على أسباب الاحتلالات ، و في هذا الإطار جاءت الطرق الجديدة لتمويل الإستغلال و التي تزامنت مع قانون النقد و القرض الصادر في 14 أفريل 1990 ، الذي يهدف الى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي في مرحلة التخطيط المركزي هذا القانون يعطي للبنك مكانته الحقيقية و دوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني إذ يمكنه التحكم في مؤشراته المالية و الاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله.[1]

المبحث الثالث: واقع الفلاحة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

لقد حظى القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل السلطة الاقتصادية السياسية في الجزائر، حيث أولته عناية خاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، و قد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هذا بوضع مخطط وطني لتنمية القطاع.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (تعريفه، أهدافه، أجهزته)

أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وكذا عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة [2]

ثانيا : أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

- الحماية و الاستغلال العقلاني و الدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني
- التخصص الاقليمي للانتاج الفلاحي
- تحسين ظروف الحياة و مداخيل الفلاحين
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين ، التصريف ، و تكييف الانتاج)
- ترقية و تشجيع الاستثمار الفلاحي

[1] - مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص 24

[2] - كتفي سلطانة ، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000 – 2005) في ولاية قسنطينة ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006/2005 ، ص 7

- تحسين التنافس الفلاحي و دمجه في الاقتصاد العالمي

و من أجل الوصول الى تحقيق هذه الأهداف يجب أن تكون هناك أجهزة فعالة لتحقيق ذلك و من هنا نذكر هذه الأجهزة في ما يلي

ثالثا : الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية [1]

1 _ الجهاز الاداري : يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الفرقة الفلاحية الولائية

1 – 1 مديرية المصالح الفلاحية (DAS) : تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسسها الى العهد الاستعماري لكن و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 195 المؤرخ في 1990/06/23 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية و تحديد مهام كل مصلحة و من بين مهامها ما يلي :

- السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي
- ضمان تفتيش و مراقبة النشاطات البيطرية و النشاطات الخاصة بواقية النباتات
- تنظيم و مراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات و الأمراض الحيوانية و النباتية
- تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي
- استعمال كل الأدوات و التدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة على الأراضي الزراعية و الأراضي ذات الطابع الفلاحي (الرعوي ، الغابي)
- تحديد المعطيات الاحصائية و اعداد مختلف الملفات و هذا من أجل المتابعة و التقييم للحالة العامة للقطاع الفلاحي
- القيام بدفع و ترقية الاستثمار الفلاحي
- تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية و الوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك
- القيام بجميع التدابير اللازمة التي من شأنها تحسين و تطوير العمل الفلاحي و اقتراح حملات للتوعية و التحسين بالتقنيات الفلاحية .

الشكل (1 – 1) : الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية

مديرية المصالح الفلاحية DSA

[1] - كتفي سلطانة ، مرجع سابق ، ص ص 23- 28

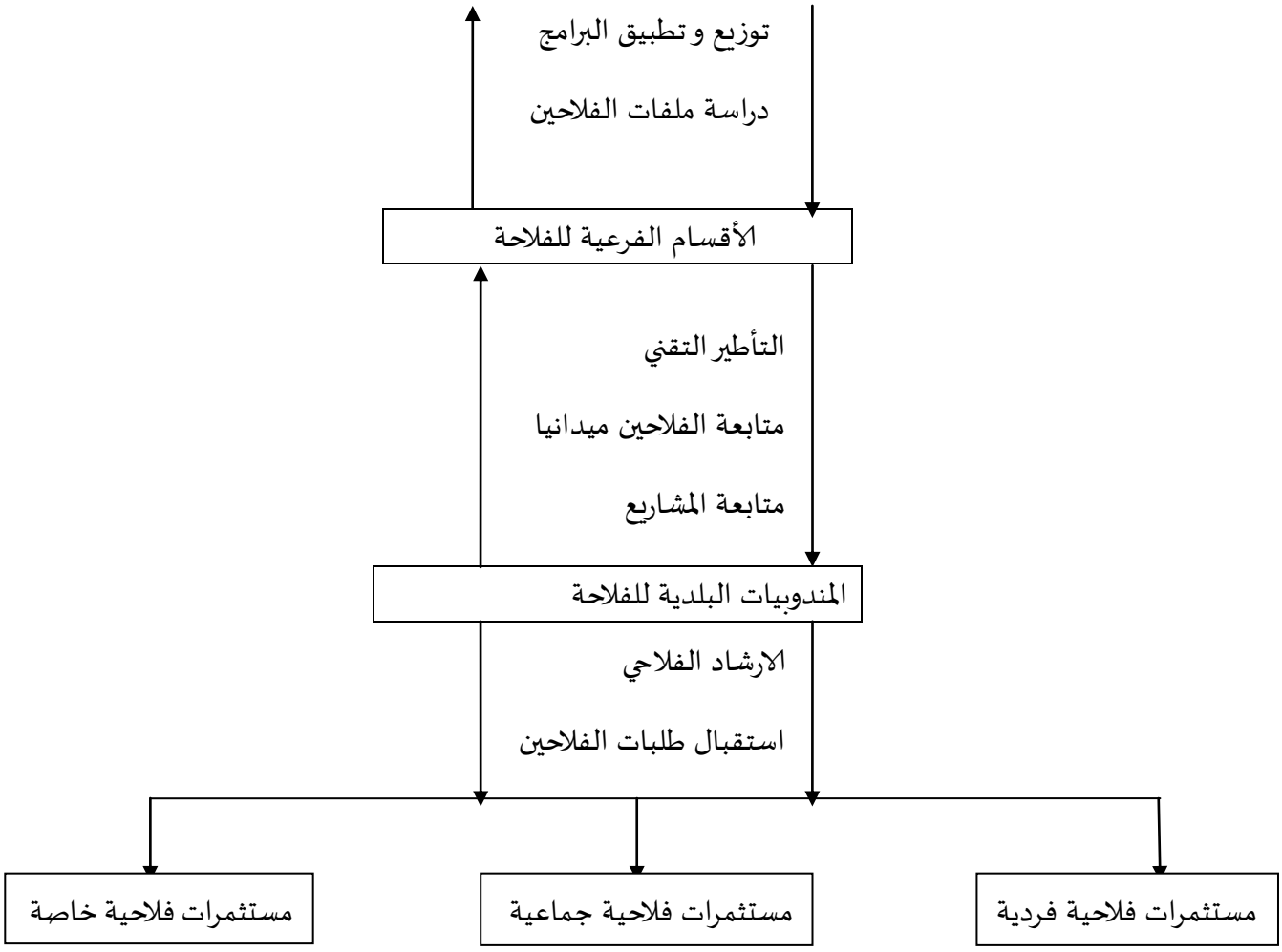

المصدر: كتفي سلطانة ، مرجع سابق ، ص 26

1 _ 2 الغرفة الفلاحية :

تم الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118 – 91 المؤرخ في 27 / 04 / 1991 و هذا بعد انتخاب و تنصيب هياكلها : مجلس الغرفة مجلس الادارة للرئيس و هي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالاضافة الى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية و هي متعامل مفضل للسلطات الادارية و التقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية و يمكن تلخيص مهام الغرفة الفلاحية فيما يلي :

- تنظيم أشكال التشاور و التنسيق و الاعلام و تطويرها و هذا ما بين المشتركين فيما بينهم و بين المؤسسات العمومية التي تشتغل في محيط الانتاج ، التمويل ، التموين ، التوزيع و التحويل

- تساهم في وظع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية و تنويعها و في اعدادها
- تنظيم الأسواق و المعارض و المسابقات الفلاحية
- الارشاد الفلاحي

2 _ الجهاز المالي : و يضم كل من

2 _ 1 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :

أنشئت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 64 – 72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات ، مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية و الاقتصادية خاصة قبل اصلاحات 19 – 87 المرفقة بكيفية الأراضي و كذا حقوق و واجبات المنتجين الفلاحين و التعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية (CRMA)موزعة عبر التراب الوطني و كلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و يمكن تلخيص مهامه فيما يلي :

- تسهيل و ضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات و المتصرفين
- يساهم في تطوير و تنمية الفلاحة و الصيد البحري .... إلخ
- تطبيق التأمينات على الممتلكات و الأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا

2 _ 2 بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) :

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82 – 206 المؤرخ في 16 / 05 / 1982 و قد تولد عنه إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري ، حيث أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور و نمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي و مهامه ما يلي

_ يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستغلالية الغذائية من خلال تغطية جميع النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي

_ تمويل جميع الاستغلاليات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة ، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم تطوير القطاع الفلاحي (البياطرة و الصيادلة ... إلخ)

_ يمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري و تربة المواشي و قروض متوسطة المدى لشراء الآلات و الأسمدة و المواد الكيماوية

المطلب الثاني : تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و المستفيدين منه

إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة و متكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج و لقد تكفل بعملية تمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية و كذا المهام المتعلقة بالقروض و التأمينات الفلاحية [1]

أولا : تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

1) الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA)

أنشأت بموجب قانون المالية لسنة 2000 و هو يرمي الى دعم المستثمرات في اطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل النشاطات ذات الأولوية للدولة ، و لقد تم وضع مجموعة من النصوص التنفيذية لهذا الصندوق في شكله الجديد و هي [2] :

- المنشور التنفيذي رقم 2000 – 118 المؤرخ في 30 ماي 2000 ، المحدد لكيفيات تسيير الصندوق
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 ، المحدد لقائمة الإرادات و النفقات للصندوق
- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 ، و الذي يحدد شروط الاستفادة من الصندوق و طرق دفع المساعدات و كذا نسب الدعم حسب نوع النشاط

2) صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC)

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 1998 ، يهدف الى تنشيط أعماله عبر شركة معروفة باسم (العامة للامتيازات الفلاحية) ، و هو يقوم بتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي بهدف توسيع المساحات الزراعية المستغلة و خلق مناصب شغل و مراكز حيوية [3]

3) الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية و المتمثلة في التأمين الإقتصادي و الفلاحي من جهة، و القروض التي يمنحها للفلاحين و القروض الممنوحة من طرف البنك الفلاحي و التنمية الريفية BADR من جهة أخرى و من أجل إعادة الاعتبار للبعد الإقتصادي للعمل الفلاحي و الإستثمارات المتعلقة به، حيث ينبغي عدم إعتبار

[1] - حسنية حوحو ، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في اطار الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و انعكاساته على البطالة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة محمد خيضر 2002 / 2003 ، ص 64

[2] _ مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص 38

[3] - مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص 38

الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية، و لكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين و المتعاملين الإقتصاديين المعنيين

ثانيا : النشاطات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (PNDA) :

النشاطات المستتفيدة من دعم الصندوق هي النشاطات القائمة ما يلي :[1]

- تطوير الانتاج و الانتاجية - تثمين المنتوجات الفلاحية

- تسويق ، تخزين ، توظيف ، تصدير. - تطوير الري الفلاحي .

- حماية و تنمية الثروات الحيوانية و النباتية . - المخزون الأمني للانتاج الزراعي و البذور و الشتائل .

- حماية مداخيل الفلاحين . - دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة .

- تخفيض نسبة فوائد القروض الفلاحية .

المطلب الثالث: وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و واقعه على القطاع الفلاحي في الجزائر

أولا : وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة 2004 - 2001 ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي فبعد ينة حين بداية تنفيذ المخطط الوطنية للتنمية الفلاحية، سمح لما يقارب 15000 فلاحا و مستثمر الإنخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفضل التأطير اللامركزي و الملائم لمختلف الخصوصيات ، لقد أظهرت النتائج الأولية من إقبال العالم الفلاحي و الريفي على المنهجية الجديدة للتنمية القائمة على آلية تمويل الاستثمار ، ففي عام 2001 عرف القطاع الفلاحي نموا معتبرا حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع 387 ,3 مليار دينار أي ما يقارب 2,9 ٪ من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة 13,2 مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا ب 5 ٪ مقارنة بعام 1999 .

و إلى غاية 2003 كانت نتيجة الإنتاج الفلاحي أحسن من عام 2002 حيث قدرت النسبة المئوية للقيمة المضافة الفلاحية ب 17 ٪و ذلك راجع لكمية الأمطار المسجلة من جهة و للآثار الأولى لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة أخرى ، ففي إطار هذا البرنامج تبذل الدولة

[1]- كتفي سلطانة ، مرجع سابق ، ص ص 18 – 21

جهودا كبيرة خاصة المالية منها، و قد بدا دورها مهما لدعم الفلاخةالفلاحة و متعدد الأشكال بفضل منح الميزانية المباشرة للقطاع الفلاحي و الضغط الضريبي.

و المساعدات المالية لتوفير المياه و برامج كهربائية للأرياف حيث خصصت مساعدة مالية مباشرة نسبية 55 ٪ و 44 ٪ عبر الصناديق المتخصصة للمزارع الزراعية .

ثانيا : واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على القطاع الفلاحي :

في اطار دعم الانتاج الوطني و تقليص الفاتورة الغذائية وظفت الدولة المزارع كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية و المحافظة على الموارد الوراثية و هذا لبلوغ الأهداف المرجوة لتحقيق الأمن الغذائي .

1) أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الانتاج الفلاحي : يضهر من خلال الانتاج النباتي و الانتاج الحيواني

أ) الانتاج النباتي : يحتل الانتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما ، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الانتاج النباتي وفيرا . حيث يضم هذا الانتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية أهمها الحبوب بأنواعها و البقوليات بأنواعها اضافة الى مجموعة من الخضر و الفواكه الى جانب الزراعات الصناعية [1].

حيث يظهر لنا من خلال الجدول التالي مردودية الحبوب خلال الفترة 1989 – 2004

[1]- فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008/2007 ، ص 119

الجدول رقم (1 - 5) : مردودية الحبوب خلال الفترة 1989 – 2004

الوحدة قنطار / هكتار

النوع / السنة	قمـــــح صلب	قمح لين	شعير	خرطان	ذرة	ذرة البيضاء	**المجموع**
89/88	**8.1**	**7.3**	**7.5**	**5.3**	**15.1**	**25.2**	**7.6**
90/89	**6.4**	**6.1**	**7.6**	**5.0**	**16.5**	**16.6**	**6.9**
91/90	**10.8**	**10.9**	**11.6**	**9.7**	**19.2**	**24.2**	**11.1**
92/91	**10.1**	**9.5**	**9.0**	**7.5**	**22.8**	**40.0**	**9.4**
93/92	**8.2**	**7.8**	**6.3**	**5.4**	**12.5**	**50.0**	**7.4**
94/93	**8.2**	**7.3**	**6.5**	**4.7**	**4.5**	---	**7.5**
95/94	**10.1**	**6.2**	**7.1**	**7.2**	**16.1**	**12.7**	**8.3**
96/95	**12.8**	**13.7**	**14.0**	**11.5**	**17.2**	**14.8**	**13.4**
97/96	**7.7**	**8.8**	**7.2**	**6.7**	**21.4**	**40.0**	**7.8**
98/97	**8.8**	**9.0**	**7.5**	**7.7**	**17.5**	**24.5**	**8.5**
99/98	**10.1**	**11.8**	**10.9**	**8.5**	**22.4**	**27.0**	**10.7**
00/99	**8.9**	**9.7**	**7.6**	**5.6**	**36.2**	**69.5**	**8.8**
01/00	**11.1**	**11.1**	**11.1**	**8.8**	**27.2**	**27.8**	**11.1**
02/01	**11.6**	**9.4**	**10.3**	**7.5**	**33.5**	**33.5**	**10.6**
03/02	**14.2**	**14.9**	**15.6**	**10.9**	**28.8**	**26.4**	**14.7**
04/03	**15.3**	**7.9**	**13.2**	**12.03**	**31.7**	**43.3**	**13.4**

المصدر: فوزية غربي ، مرجع سابق ، ص132

نلاحظ من خلال الجدول اختلالا و تذبذبا كبيرا من سنة الى أخرى حيث سجلت فترتي 89 – 90 و 92 – 93 أقل نسبتين و هما 6.9 قنطار في الهكتار و 7.4 قنطار في الهكتار و هذا يعود الى سبب عديدة سادت هذا القطاع خلال الفترة و من أهمها عدم الاهتمام الكامل بالجانب الزراعي لأنها كانت تتميز بعدم الاستقرار مما أدى بها الى اهمال هذا القطاع ، أما بالنسبة للفترة التي حققت أكبر نسبة أي إرتفاعا مقبولا هي الفترة (95 – 96) و (02-03) و (03-04) و هذا على التوالي 13.4

قنطار في الهكتار و 14.7 قنطار في الهكتار و 13.4 قنطار في الهكتار و يعود هذا الارتفاع للأسباب التالية :

ففي الفترة (95 – 96) إهتمت الدولة بهذا القطاع ، حيث عرفت انتعاشا خلال هذه الفترة منذ بداية 1991 الى غاية 1999 حيث قدرت هذه النسبة ب 3.86 % سنويا نتيجة تسجيل إرتفاع في الانتاج النباتي 5.42 % ، أما بالنسبة للفترتين (02 – 03) و (03 – 04) هذا عائد الى تبني الدولة للمخطط الوطني . و من النتائج التي حققها المخطط خلال هذه الفترة ما يلي :[1]

- غرس مساحة 382000 هكتار.
- اعادة تأهيل و عصرنة ما يقارب 307000 مستثمرة فلاحية .
- ارتفاع المساحة المسقية بتقنية التقطير من 15 % الى 30 % من مجموع المساحة المسقية .

ب) الانتاج الحيواني : يشكل الانتاج الحيواني جزءا مهما من الانتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار ، الأغنام ، الماعز ، الخيول ، الابل بالاضافة الى الأسماك و الدواجن .

حيث يوضح الجدول الموالي أهم تطورات الانتاج الحيواني خلال الفترات 2003 ، 2004 ، 2005 .

الجدول رقم (1 – 6) : الانتاج الحيواني لسنوات (2003 – 2004 – 2005)

(الوحدة : ألف رأس ، ألف طن)

النوع	2003	2004	2005
بقر محلي	64269	64530	62460
الإبل	24998	27320	26860
أغنام	1739700	1829330	1890910
ماعز	335800	345018	359000
لحوم حمراء	11008	8480	7795
لحوم بيضاء	15200	15330	16257
حليب	158800	170910	168211
عسل	221	279	299

المصدر: فوزية غربي ، مرجع سابق ، ص 173

[1]- غربي فوزية ، مرجع سابق ، ص 137

من خلال ملاحظتنا للجدول قمنا بالتحليل التالي :

السنة التي تميزت بأكبر انتاج حيواني هي سنة 2005 و المتمثل في الأغنام بقيمة 1890910 رأس ثم تليه المرتبة الثانية سنة 2004 بقيمة 1829330 رأس أي بفارق يقدر ب 61580 رأس أما الانتاج الذي احتل المرتبة الثانية خلال هذه السنوات هو الانتاج الحيواني المتمثل في الماعز حيث احتلت نفس السنة المرتبة الأولى في هذا الانتاج ب 359000 رأس للسنة 2005 ثم تليها 2004 ب 345018 رأس و 2003 ب 335800 رأس .

حيث احتل انتاج الحليب المرتبة الثالثة في هذا الجدول فكانت الأولوية لسنة 2004 هذه المرة بمقدار 170910 لتر ثم تليها 2005 و 2003 على التوالي 168211 لتر و 158800 لتر أما المنتوج الذي عرف أقل نسبة هو منتوج العسل و الذي قدر على التوالي 221 لتر لسنة 2003 و 279 لتر لسنة 2004 و 299 لتر لسنة 2005 و هذا لعدم الاهتمام الكافي بهذا المجال .[1]

2) دور الناتج الفلاحي في زيادة الناتج الداخلي الخام (PIB) :

قد عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا سنة 2009 حيث سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو قدرها 2.4 % و هي نفس النسبة التي سجلت سنة من قبل بينما يمثل هذا المعدل نسبة النمو المسجلة على مستوى العالم العربي كله خلال سنة 2008 و ذلك رغم آثار الأزمة الاقتصادية ، حسبما أكده ملحق لبيان السياسة العامة للحكومة . و كان وراء الانتعاش الذي شهده الاقتصاد الوطني سنة 2009 الناتج الاستثنائية التي حققها القطاع الزراعي في الموسم الماضي بعد موسم صعب في 2008 . و شكل الانتاج الزراعي نسبة 9.3 % من القيمة المضافة الاجمالية . و قد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 20 % سنة 2009 بفضل المردودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 61.6 مليون قنطار مقابل 5.3 % سنة 2008 و 5 % في 2007 و 4.9 % في 2006 و 1.9% في 2005 .[2]

[1] - غربي فوزية ،، مرجع سابق ، ص 138

[2] - عمر جنينة و مديحة بخوش ، مرجع سابق ، ص 8

خلاصة الفصل :

تطرقنا في فصلنا هذا للقطاع الفلاحي ملاحظين أنه من المهم أن يكون هناك تمويلا لهذا القطاع ، سواء كان ذاتيا أو خارجيا المتمثل في القروض البنكية ، ثم توصلنا الى الشروط الواجبة لنجاح سياسة التمويل ، و التي حسب رأينا أهم شرط فيها هي تهيئة المناخ المناسب للقرض . أي معرفة الى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض ، و العوائد المتأتية من استخدامه و التكاليف المترتبة عليه ، و هذا يكون قبل طلب القرض أي دراسة تنبئية للقرض .

ثم تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ فترة بعد الاستقلال الى غاية فترة الألفينيات ، و التي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال و الذي ركز على الاشتراكية في ميدان الانتاج ، ثم اقتسام الناتج بين الأفراد ثم تليه المراحل التي مر بها و هياكله و المشاكل التي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا . و لكثرة هذه المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل لتذبذب و التدهور الحاصل في هذه الفترة ، لنخرج في النهاية بأهداف بشأنها التعديل و التغيير في القطاع . ثم جاءت مرحلة تمويل القطاع العام و الخاص ، رغم أن هذه الأخيرة ظهرت معالمها قبل الاستقلال في شكل ممتلكات خاضعة للحاكم تسمى بأرض البايلك ، و مع ظهور القطاع المسير ذاتيا و تعاونيات الثورة الزراعية ظهرت مرحلة التموين للقطاع العام و الخاص من جديد ، ثم قمنا بدراسة واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة و المستثمرات الفلاحية .حيث ظهرت اعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي و الطموح الى تطوير القطاع الفلاحي .

و في الأخير تطرقنا لواقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على القطاع الفلاحي .مبينين أثره على القطاع الفلاحي و كذا دور الناتج الفلاحي في زيادة الناتج الداخلي الخام .

تمهيد :

هناك مجموعة من الدراسات و الأبحاث العلمية التي أجريت حول موضوع القطاع الفلاحي و آليات تمويله

و الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية و قد مررنا على أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة ، و قد قسمنا فصلنا الى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول عل العملية التمويلية للنشاط الفلاحي ، و في المبحث الثاني على أدوات تمويل النشاط الفلاحي.

المبحث الأول : العملية التمويلية للنشاط الفلاحي

تناولت ريم كعباش – وفاء ناجم في بحثها تحت عنوان التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، منشورة ، 2016 / 2017 ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية عين الدفلى .تحت الاشكالية " كيف يتم تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر "، على إبراز أهمية تمويل البنكي للقطاع الفلاحي الذي تتمثل في أهمية التمويل في التنمية بالقطاع الفلاحي و كذى المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي نظرا لإتياجات المواطن و المساهمة و الإعتماد على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات في الجزائر ، حيث إعتمدا الباحثتان في بحثهما على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع ، و الإعتماد على المنهج التطبيقي لدراسة الحالة و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي ، و من بين النتائج المتوصل إليها ما يلي :

الجهاز المعرفي جهاز فعال و منشط لبقية القطاعات عبر شبكة مختلفة من البنوك التي توفر مختلف التمويلات و الخدمات التي يحتاجها أي قطاع ، خاصة و أنه في تطوير مستمر نتيجة للتكنولوجيا .
يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية و ذلك لمساهمته في تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان .
و نظرا للأهميته في عملية التنمية الاقتصادية قامتا بدراسة جزء صغير من قطاع الفلاحة و كيفية تمويله .
من خلال الدراسة التي قامتا بها تبين لهن أن القروض ساهمت في كمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و كما للقروض دورا هاما في تطور الفلاحة و تنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة .

و كذلك بالنسبة للباحث زاوي بومدين ،فقد كانت دراسته تدور حول التمويل البنكي ، الدعم و تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر ، منشورة ، 2016/2015 ،

بحيث كانت تدور الاشكالية حول كيفية تأثير التويل البنكي من جهة و الدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي ، و استطاع أن يضهر أهمية الدراسة في طبيعة المتغيرات التي تجمعها ، و إذ حاولنا من خلالها الجمع بين مختلف انواع و اساليب تمويل القطاع الفلاحي ، حتى يتمكن من تسليط الضوء على

نشاطات المؤسسات المالية الممولة و الداعمة للقطاع ، كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين الفلاح و القطاع الفلاحي و المؤسسات الممولة له ، حيث إعتمد الباحث على المنهج

و من بين النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة تبين أن معدل نمو القطاع الفلاحي في ارتفاع لكن بمعدلات ضعيفة مقارنة بدرجة الاهتمام الممنوحة للقطاع و المتجسدة في كل من الدعم الفلاحي و التمويل البنكي بنوعيه القصير و المتوسط الأجل

توصلت الدراسة إلى اثبات وجود علاقة ايجابية بين كل المتغيرات المستقلة (القروض قصيرة و متوسطة الاجل و الدعم الحكومي) و المتغير التابع (إنتاج القطاع الفلاحي) .

هذا ما جعل الباحث يتحفظ على مستوى نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي المنتهجة من قبل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و التي يجب عليها التوجه نحو دراسة مدى فاعلية تلك الخدمات المالية الممنوحة للقطاع في انعاش الاستثمار الفلاحي .

بالإضافة الى الباحثة مجدولين دهينة [1]، التي كذلك لم يخلو بحثها من أساسيات داستنا حيث كانت دراستها تدور حول استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، و كانت ترتكز في بحثها الى الوصول الى حل الاشكالية التي تدور حول "ما هي استراتيجيات تمويل القطاع الزراعي في الجزائر بالنظر لخصائص القائمة و الآثار المحتملة في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة" ،و استطاع من خلال هذه الدراسة ابراز أهمية البحث التي تكمن في تشخيص و تحليل واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر و تسليط الضوء على التدخل المستمر و المتزايد للدولة من خلال تسطير برامج فلاحية مدعمة ماليا من أجل توفير ظروف مناسبة لاستغلال الامكانيات المتاحة للقطاع الزراعي و تحسين مداخيل الفلاحين ، حيث اعتمدت في بحثها على المنهج التاريخي لأجل اتباع ملف المفاوضات لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، و المنهج الوصفي و التحليلي لطرح مفاهيم متعلقة باستراتيجيات تمويل القطاع الزراعي ، و المنهج الاستقرائي لدراسة صيغ التمويل الزراعي المدعمة لقطاع الحبوب . ومن بين النتائج المتوصل اليها هي اتباع تمويل القمح كفرع استراتيجي استفاد منه جميع أوجه الدعم في الجزائر ، اضافة لكونه يتميز بمناسبة عالمية شديدة تتطلب مراعات ضوابط السوق العالمية خاصة في حالة تخلي الدولة عن الدعم سواء بسبب متطلبات omc أو بسبب تراجع الموارد المالية للخزينة

-وجوب النظر ماليا في تفعيل صيغ التمويل الاسلامي و التعاوني لما تحققه من مواءمة مع خصائص المجتمع الريفي الجزائري و سلوكياته ، و تجاوب مع طبيعة الحيازات الفلاحية فيه بدمج هذه الصيغ ضمن جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية دون اهمال عنصر المرافقة .

[1] - دهينة مجدولين ، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة ، آفاق و تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006

بالإضافة الى الباحثان معوش ايمان، بورحلة نسيمة [1]،الذان كان يدور بحثهما حول واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ، منشورة ، 2015/2014 ، دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين بسام ، بحيث كانت تدور الاشكالية حول الى أي مدى ساهمت البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ،و استطاع من خلال هذه الدراسة ابراز أهمية الموضوع التي تكمن في المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي و تعدد البرامج و الاجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر و المساهمة و الاعتماد الكبيرين على هذا القطاع بشكل كبير في صادرات الجزائر، حيث اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة ، و الاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة.

و من بين النتائج المتوصل اليها ما يلي :

الاصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي .

ان واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل و تحويله الى قطاع رئيسي و اعطائه الأولوية .

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا .

بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية و ذلك من خلال منح القروض الى الزبائن الطالبة للقرض .

و الباحثة بن حركات عائشة كان عنوان بحثها يدور حول " القرض الرفيق و آفاق تطويره في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ، منشورة ، 2015/2014 ، دراسة حالة ببنك الفلاحة

و التنمية الريفية ورقلة .و تدور الاشكالية حول ما هي الاستراتيجية للقرض الرفيق و تطويره في الجزائر ،

و استطاع الباحث من خلال بحثه ابراز أهميته التي تكمن في التوصل الى معرفة القرض الرفيق باعتباره موضوع جديد و أثره في دعم الفلاحة و كذا دورها في الاقتصاد الوطني ، حيث اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري لأنه مناسب لتقرير الحقائق و فهم مكونات الموضوع و اخضاعه لدراسة دقيقة و تحليل أبعاده ، بينما اعتمد المنهج التحليلي لدراسة حالة فيما يخص الجانب الميداني ،

و من بين النتائج المتوصل اليها هي أن القطاع الفلاحي هو المصدر الرئيسي للغذاء و إشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية ، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة و امتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية ، و يوفر المواد الأولية الزراعية ، و من ثمة يعمل على تحقيق الرفاهية و هذه المحطة النهائية للتنمية

[1] - معوش إيمان ، بورحلة نسيمة ، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين بسام ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة آكلي محند الحاج ، البويرة ، 2014 / 2015

الشاملة ، و نظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية قام بدراسة جزء صغير من قطاع الفلاحة حيث تطرقنا إلى أحد القروض الفلاحية و أهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني .

المبحث الثاني : أدوات التمويل للنشاط الفلاحي

تناولت الباحثة نقاقيش مريم ،في بحثها على تقنيات البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسة الإقتصادية (الفلاحية) الجزائرية ، مذكر ماستر ، جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، منشورة ، 2016/2015 ، دراسة تقنية الاعتماد المستندي لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية سعيدة . الذي كانت تدور اشكاليته حول الى اي مدى يمكن للاعتماد المستندي كتقنية من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يمول المؤسسة الاقتصادية الفلاحية الجزائرية ، و استطاع من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية تقنيات البنوك في تمويل المؤسسات الفلاحية بحيث تستمد أهمية الدراسة من الاهتمام الذي تكنه الحكومة الجزائرية للنظام البنكي من خلال قوانينها و تشريعاتها المتعلقة بالنظام البنكي ، و كذى الدور الكبير و الفعال الذي يلعبه البنك تمويله للمشاريع باختلاف أحجامها من أجل الزيادة في الوتيرة التنوية الاقتصادية ، الاهمية التي تحتلها المؤسسة الاقتصادية من خلال قطاعاتها المختلفة و مدى اسهامها في التنمية ، بالاضافة الى معرفة مدى اهتمام بنك الفلاحة من خلال استخدام تقنيات الناجحة فب تمويل المؤسسة الاقتصادية الفلاحية ، و تقديم أهم صيغ التمويل المعتمدة و الملائمة لقطاع المؤسسة الاقتصادية .

حيث اعتمدت الباحثة في بحثها على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و في دراسة الحالة دعم الجانب النظري بالجانب التطبيقي

و من بين النتائج المتوصل اليها ما يلي :

يعتبر الاعتماد المستندي من بين أهم تقنيات بنك الفلاحة و التنمية الريفية اللأكثر نجاحا و ذلك من خلال تسهيلها لعمليات التجارة الخارجية .

الاعتماد المستندي يمثل وسيلة سداد و ضمان للبنك المستورد و بنك المصدر .

بفضل الاستخدام الأمثل لتقنية الاعتماد المستندي لدى البنوك الجزائرية تمكن المنتوج الجزائري المحلي ان يدخل ضمن السوق الأجنبية .

تحمي تقنية الاعتماد المستندي اطراف البيع من مختلف الآثار الناتجة عن أي تغيير يطرأ عن نظم المراقبة .

يمثل الاعتماد المستندي وسيلة وفاء بالتزامات العقد حيث يمكن للمصدر أن يحصل على ثمن البضاعة قبل بدأ تنفيذ العقد بتقديم المستندات المطلوبة و المطابقة تماما لشروط الاعتماد في حدود صلاحيته .

عملية الاعتماد المستندي يتم بشكل عادي و سهل و لم تتعرض لأي مشكل و تمت في أجالها المحددة .

و كذا بحث رموز فاطمة الذي كان يدور حول أثر التمويل المصرفي على تطوير المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، منشورة ، 2005 / 2016 ، دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري .الذي تدور اشكاليته حول" الى أي مدى يمكن أن يساهم التمويل المصرفي في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، و استطاعت أن تبرز أهمية الدراسة من خلال تناولها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي عرف اصلاحات اقتصادية واسعة في الجزائر بهدف تطويره و تحسينه و ذلك من خلال انشاء وزارة خاصة به و العديد من الهياكل الداعمة لهذا القطاع

و الوقوف على مدى مساهمة البنوك في تمويله ، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لبناء الاطار النظري لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اضافة الى المنهج الاستقرائي التحليلي و من ثمة دراسة حالة في الجانب التطبيقي و كذى المنهج التاريخي ، و من بين النتائج المتوصل اليها هي أن المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة أخذت دور مهم في استراتيجية التنمية الاقتصادية حيث أنها تمثل جزء كبير من قطاع الانتاج ، و من المهم تطوير مثل هذه المؤسسات و تشجيعها يعتبر من أهم روافد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،حيث أنها تعتبر منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية و المساهمة في معالجة مشكلتي الفقر

و البطالة من ناحية أخرى .

كما أن كان بحث بن نادة نصر الدين يدور حول التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في المناطق الصحراوية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، منشورة ، 2016 / 2017 ، دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي تدور اشكاليته حول كيف يمكن لنظام التمويل البنكي أن يساهم بشكل فعال في تنمية قطاع الفلاحة بالمناطق الصحراوية (ورقلة) ، و استطاع من خلال هذه الدراسة ابراز أهمية الموضوع في النقاط التالية :

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي .
- تعدد البرامج و الإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر.
- المساهمة و الاعتماد الكبيرين على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات في الجزائر.
- المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تشجيع الشباب على خدمة الأرض .

و من بين النتائج المتوصل اليها أن القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية ،فهو المصدر الرئيسي للغذاء و اشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية

كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة و امتصاص البطالة و من ثمة يعمل على تحقيق الرفاهية .

يدور بحث سليمان دحو [1] حول التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب . الذي كانت تدور اشكاليته حول ما مدى يمكن أن يساهم التسويق الدولي للمنتوج الزراعي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، و استطاع من خلال هذه الدراسة ابراز أهمية الى أن تداعيات انهيار أسعار البترول – 2015 – أدى الى عجز رهيب في الموارد المالية ، مما أدى إلى عجز رهيب في الموارد المالية ، مما كان له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة بعد تبني الحكومة سياسة التقشف و رفع الضرائب و التي تعتبر حلول مستعجلة و قصيرة المدى قد تحد من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري

ان الحل الناجع له الوضع الحرج للاقتصاد الجزائري لا يكون إلا بفك الارتباط بالنفط كأهم مورد تصديره للسوق الدولي ، و التوجه نحو تنويع الصادرات من خلال استغلال الامكانيات التي تزخر بها الجزائر و من أهمها الامكانيات الزراعية التي تحتاج للمزيد من العمل على تطوير إنتاج و تسويق مخرجات القطاع الزراعي ليحتل مكانة هامة في الصادرات الاجمالية ، حيث اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي التحليلي و كذا دراسة حالة .

و من بين النتائج المتوصل اليها أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تملك الجزائر فيه امكانيات كبيرة تحتاج الى استغلالها و تطوير طرق و وسائل الانتاج مما يساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و من أهم هذه المنتجات التمور ، الزيتون ، الحمضيات ، البطاطس ، الطماطم ، الجزر ، العنب ، المشمش .

و يعتبر منتوج التمور من أهم المنتجات التي يمكن أن تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات ، باعتبار أن الجزائر من أهم الدول المنتجة له من حيث الكمية و النوعية .

[1] - سليمان دحو ، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 / 2016 .

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل الإلمام ببعض الدراسات السابقة واصلين الى بعض النتائج بالنسبة الى كل بحث و هذا لمعرفة مدى أهمية موضوعنا و من بين النتائج المتوصل إليها :

القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تملك الجزائر فيه امكانيات كبيرة تحتاج الى استغلالها و تطوير طرق و وسائل الانتاج مما يساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

ان واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل و تحويله الى قطاع رئيسي و اعطائه الأولوية .

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا .

بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية و ذلك من خلال منح القروض الى الزبائن الطالبة للقرض .

تمهيد:

في إطار توطيد التكامل بين النظري و التطبيقي و باعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات ، سنقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية رقم (874) فرع بوقيرات ولاية بمستغانم ، حيث يعد من البنوك الجزائرية .

و سنحاول في هذا الفصل التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية أهم أهدافه و المهام الموكلة إليه ، و من ثمة التعرف على هيكله التنظيمي و من ثمة دراسة حالة قرض استثماري (قرض التحدي) على مستوى الوكالة بعد ذكر لمحة عن الوكالة و هيكلها التنظيمي .

المبحث الأول : بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول : نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تأسس بالمرسوم رقم 82/206 بتاريخ 1982/03/13 ، و هو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي ، و أسندت إليه مهام تمويل الهياكل و نشاطات الانتاج الزراعي و كل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة و كذلك الصناعات الزراعية و الحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة و المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها .

انه بنك متخصص إذن مهمته تمويل القطاع الفلاحي و الانشطة المختلفة في الريف و ذلك بقصد تطوير الريف و تطوير الإنتاج الغذائي (الزراعي – الحيواني) على الصعيد الوطني .

و بإنشائه يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري (المسؤول الوحيد عن الائتمان الزراعي سابقا) جانبا هاما من اختصاصاته و بذلك أصبح البنك الاخير تجاريا فقط بالمقاييس التقليدية لوظائف البنوك .

و البنك ألفلاحي يتميز بأنه ، و في آن واحد ، بنك الودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي و يقرض الأموال بآجال مختلفة)و بنك التنمية (يمنح قروضا متوسطة و طويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس مال ثابت) و هو يعطي امتياز للمهن الفلاحية و الريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر فائدة أقل و ضمانات أخف مما يفعله مع غيرها .

- **تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية :**

و منه نستنتج تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور و الأعوان الاقتصاديين لغرض إقراضها للآخرين الذي هو في حاجة إلى التمويل ، وينصب نشاطها و يلمس جميع القطاعات

في بداية المشوار كان مكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA، و أصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و 300 وكالة موزعة على المستوى الوطني و يشغل بنك BADR حوالي 7000 عامل بين إطار موظف نظرا لكثافة شبكته و أهمية تشكيليته البشرية .

المطلب الثاني : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهدافه

أولا : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يمكن تلخيص مهام البنك الأساسية فيما يلي :

- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لأجل القطاع .
- القيام بالمساهمات المالية الضرورية و النشاطات المتعلقة بالمؤسسات و النشاطات الخاصة و التي تساهم في التنمية الريفية
- التطور الاقتصادي للوسط الفني إضافة إلى ذلك فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية مثل أي بنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في :
- منح القروض .
- معالجة جميع عمليات البنك من قروض ، صرف ، خزينة .
- التعامل مع المؤسسات الأخرى .
- الالتزام و القيام بالضمانات .
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد و تصدير كما أن البنك يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي خاصة الأطباء و الصيادلة .

و من كل هذا يمكن القول بأن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على تنمية القطاع الفلاحي و الريفي .

- **ثانيا : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

تنحصر فيما يلي :

- الحفاظ على حصته في السوق و التأقلم مع هذه التغيرات .
- جلب الزبائن .
- ابقاء أكبر بنك في البلد .
- العمل على توسيع شبكته .
- تطوير جودة الخدمة و العلاقات مع الزبائن .
- شهود نمو سريع و تبد جذري في هيكلة هذه المرحلة الانتقالية .
- توسيع إدخال الإعلام الآلي و كل الوسائل التكنولوجية الحديثة .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية ككل مؤسسة تمتلك هيكل يعتبر كقاعدة تنظيم التسلسلية حسب المسؤولية في مختلف أجزاءه ، و لإتمام دوره على أحسن وجه

بحيث يمكن أن نتطرق الى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية حسب ما هو موضح في الشكل التالي :

- **شكل رقم (03-01) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية**

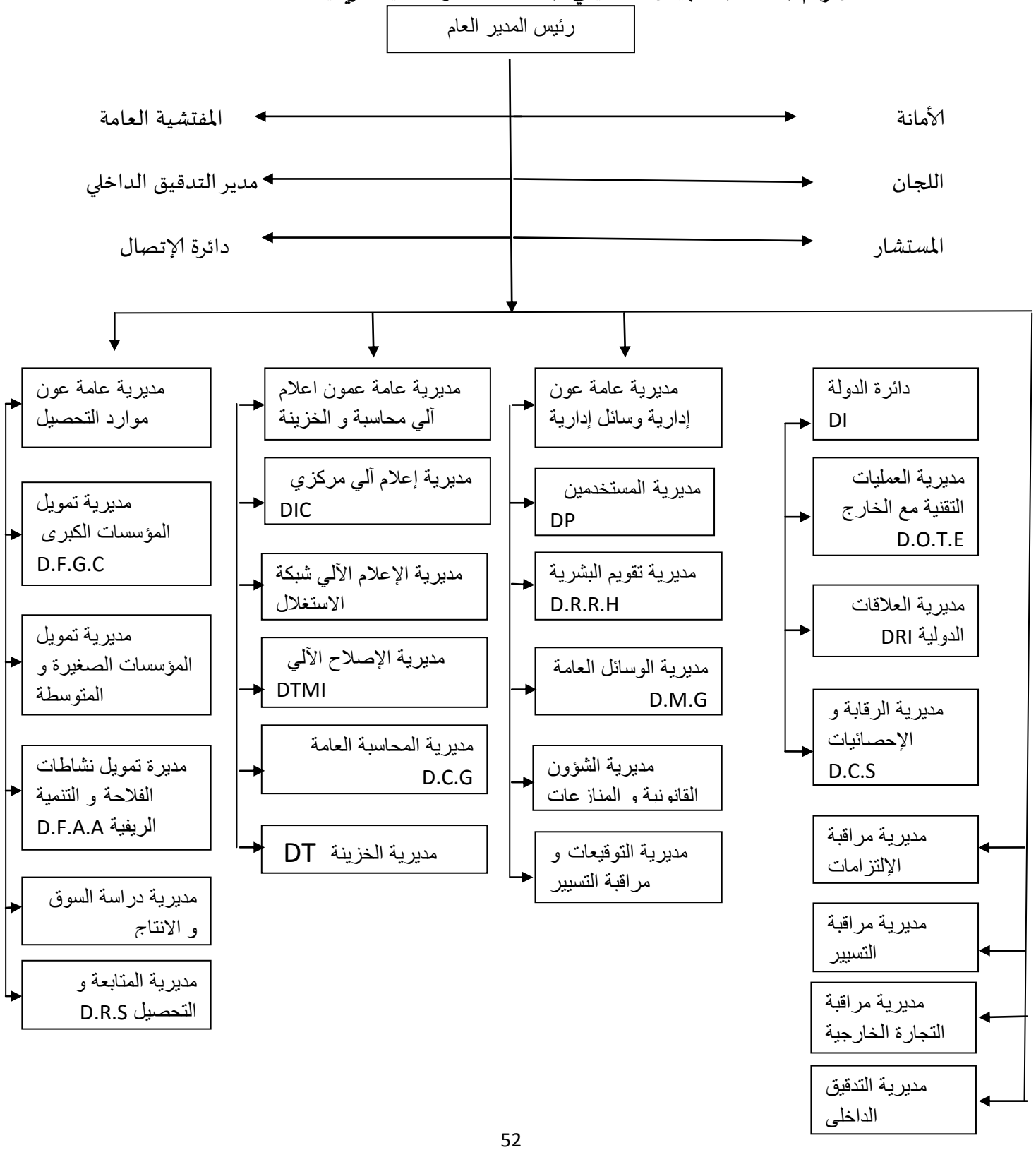

المبحث الثاني : دراسة حالة طلب قرض التحدي

سنتطرق في مبحثنا هذا إلى الوكالة المستقبلة و موضع التربص بحيث سوف نتعرف عليها بذكر لمحة عنها و هيكلها التنظيمي هذا في مطلبنا الأول أما مطلبنا الثاني سوف نتعرف على ملف القرض

المطلب الأول : لمحة عن الوكالة و هيكلها التنظيمي

أولا :لمحة عن الوكالة

و يعتبر البدر بنك تجاري صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى ،حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 الى 59 مجمع جهوي للإستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني كما أن اليد العاملة فيه تتجاوز 6970 عامل أي أكبر يد عاملة مع البنوك الأخرى .[1]

- **تعريف المديرية الجهوية للاستغلال (027) :**

مجمع جهوي للاستغلال هو الهيئة الرسمية لمجموعة من الوكالات تقوم بتوجيهها و إرسال تعليمات إليها:

- مستغانم وكالة رئيسية 866
- بوقيرات 874
- عين تادلس 872
- سيدي لخضر 867
- ماسرى 878

- **تعريف وكالة بوقيرات (874) محل الدراسة :**

هي مؤسسة مالية مصرفية تأسست 4 فيفري 1985 تابعة للمديرية الجهوية لولاية مستغانم (027) مبلغ عدد عمالها 12 موظف بما فيهامدير الوكالة و تمتاز بتمويل أغلب المشاريع في جميع القطاعات نظرا لعدم وجود منافسين لهذه الوكالة في المنطقة

- **الهيكل التنظيمي لوكالة بوقيرات :**

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

1 / الهيكل التنظيمي للبنك : إن الإدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة يقوم بتسيير الوكالات و المديريات الجهوية و من مهامها

- مراقبة عمل مدراء الوكالات و المديريات الجهوية .
- الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي .
- مراقبة استعمال القروض و تحليل تقارير الوكالات .
- التكوين و التأطير لفائدة العمال .

و من أقسام البنك :

- قسم الإستغلال و النشاط التجاري : يقوم هذا القسم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن و تقديم الإحصاءات و مراقبة العمليات المالية
- قسم القروض (القطاع العام و الخاص) : و هو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام و الخاص و اعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض
- قسم المديونية القانونية : يتكفل بالقضايا التي يواجهها البنك و يراقب ملفات النزاعات ، ملفات ضمان القروض .
- قسم المفتشية العامة : يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك و مراقبة العمال و القيام بأعمال الإدارة العامة .[1]

و الآن نستعرض الهيكل التنظيمي للبنك

- **ثانيا : الهيكل التنظيمي**

1- مصلحة الزبائن

تهتم مصلحة الزبائن في وكالة بوقيرات بكل ما يعني مشاكل الزبائن و حاجاتهم في العمليات البنكية ، و تنقسم المصلحة إلى :

- **المحفظة البنكية :**

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

تعتبر المحفظة البنكية أهم مصالح الوكالة ، و تعني بالعمليات التي لا تمس السيولة النقدية "النقد الملموس " و تشتغل بوثائق رسمية منها الداخلية "عمليات تخص زبائن الوكالة " و منها الخارجية " العمليات ما بين البنوك " ، و يمكن تحديد عمليات المحفظة البنكية بشكل عام كما يلي :

- **القبض :** هذه العملية تنطلق أساسا من عملية تحويل القيم المالية التي يتقدم بها الزبائن في شكل شيكات مسلمة من بنوك أخرى مختلفة " .... BDL , BEA , BNA " ، وهي العملية التي تقوم فيها الوكالة بإرسال شيكات الزبائن المسلمة من البنوك الأخرى بغرض التخليص ، حيث تنتقل القيم المالية في النهاية من الشيكات المسلمة إلى أرصدة الزبائن في الوكالة .
- **عمليات التحويل :** هو إنتقال الأرصدة المالية من حساب في الوكالة نفسها أو من حساب زبون إلى حساب زبون آخر في وكالة أخرى من نفس النوع أو مختلف أنواع البنوك ، و تتم هذه العملية إعتمادا على وثيقة عملية بنكية تسمى وصلة الوكالة

يتم التحويل بطلب من الزبون بأمر تحويل " و هو وثيقة تمأ من طرف الزبون و تمضي " أو عندما تتحمل الوكالة فائضا أو عجزا في السيولة .

- **الشيك المضمون الدفع :** هو عمليات بنكية تسلم بصددها الوكالة بشيكا بنكيا للزبون الذي يسلمه بدوره للجهة الطالبة للشيك المضمون ، و هذا من أجل إثبات للمستفيد ، الوجود الفعلي للقيمة المالية في الرصيد ، و الذي يمكن وقفه للجهة المستفيدة الى الإستحقاق .
- **الصندوق :** يعتبر الصندوق رئة أي وكالة بنكية ، نظرا لخصوصيته المتمثلة أساسا في عمليات السيولة ، و يعتبر الصندوق أحد أهم عناصر البنك و يعمل بالتنسيق الدائم الدائم و المستمر و المباشر مع المحفظة البنكية و الشباك.[1]

هذا الأخير " الشباك " يتم فيه التسجيل المحاسبي لعمليات السحب و الإيداع التي يقوم بها في النظام البنكي المعتمد ، و الاعتماد على رموز العمليات و تتم العمليات كالتالي :

* **في حالة السحب :** يتم أولا التسجيل المحاسبي الآلي للعملية ، ثم يقوم أمن الصندوق بالدفع
* **في حالة الايداع :** يحدث العكس ، حيث يقوم أمين الصندوق في الأول بحساب المبالغ المالية المراد إيداعها ، ثم يمضي الزبون استمارة الإيداع بعد ملئها ، و بعدها يتم التسجيل المحاسبي الآلي للعملية على مستوى الشباك .

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

2- مصلحة القرض :

تعتبر مصلحة القرض مصلحة جوهرية في النشاط البنكي لأي وكالة كانت ، و تهتم مصلحة القرض في وكالة بوقيرات بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض و معالجتها ، حيث ترتكز على عدة نقاط منها ، خاصة ما يعني بالمردودية ، و تقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القرض من أجل التغطية و التحصيل لحالات عدم التسديد و العجز.

- **مهام أخرى لمصلحة القرض :**

المشاركة في إعداد جداول الإحصاءات البنكية ، سواء منها الشهرية أو الثلاثية أو السنوية الخاصة بالوكالة ، و هذا من أجل الإستغلال الحسن و الأمثل لترج السلطات داخل الهرم البنكي للوكالة .[1]

3 - **الخلية القضائية**

الخلية القضائية خلية مستقلة النشاط نسبيا حيث تميل طبيعة نشاطها على كونها ادارية أكثر منها محاسبية ، و يقوم على الخلية القضائية لجنة إدارية متخصصة في الشؤون القضائية و الحقوق و النزاعات و غيرها من المسائل الخاصة ، بحيث تسهر الخلية القضائية على إتمام ما يلي :

- فتح الحسابات البنكية و التأكد من سلامة الوثائق و صحة الملفات المقدمة إداريا و كونها جالية من الأخطاء الإدارية التي توقع الزبون و البنك معا في مشاكل مستقبلا .
- السهر على القضايا و النزاعات التي تخص البنك .
- متابعة ملفات الحسابات البنكية التي فيها مشاكل ، و العمل على تطبيق القانون البنكي بصرامة بغية تجنب كل أنواع المشاكل ، و في هذا الصدد تمتلك الخلية في حالة ثبوت هذه المشاكل أحقية تجميد الحسابات ، و إيقافها مؤقتا لغاية حلها
- القيام بعمليات التحصيل البنكي
- التنسيق مع مختلف مصالح الوكالة البنكية .

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

- شكل رقم(03 – 02) : الهيكل التنظيمي لوكالة بوقيرات [1]

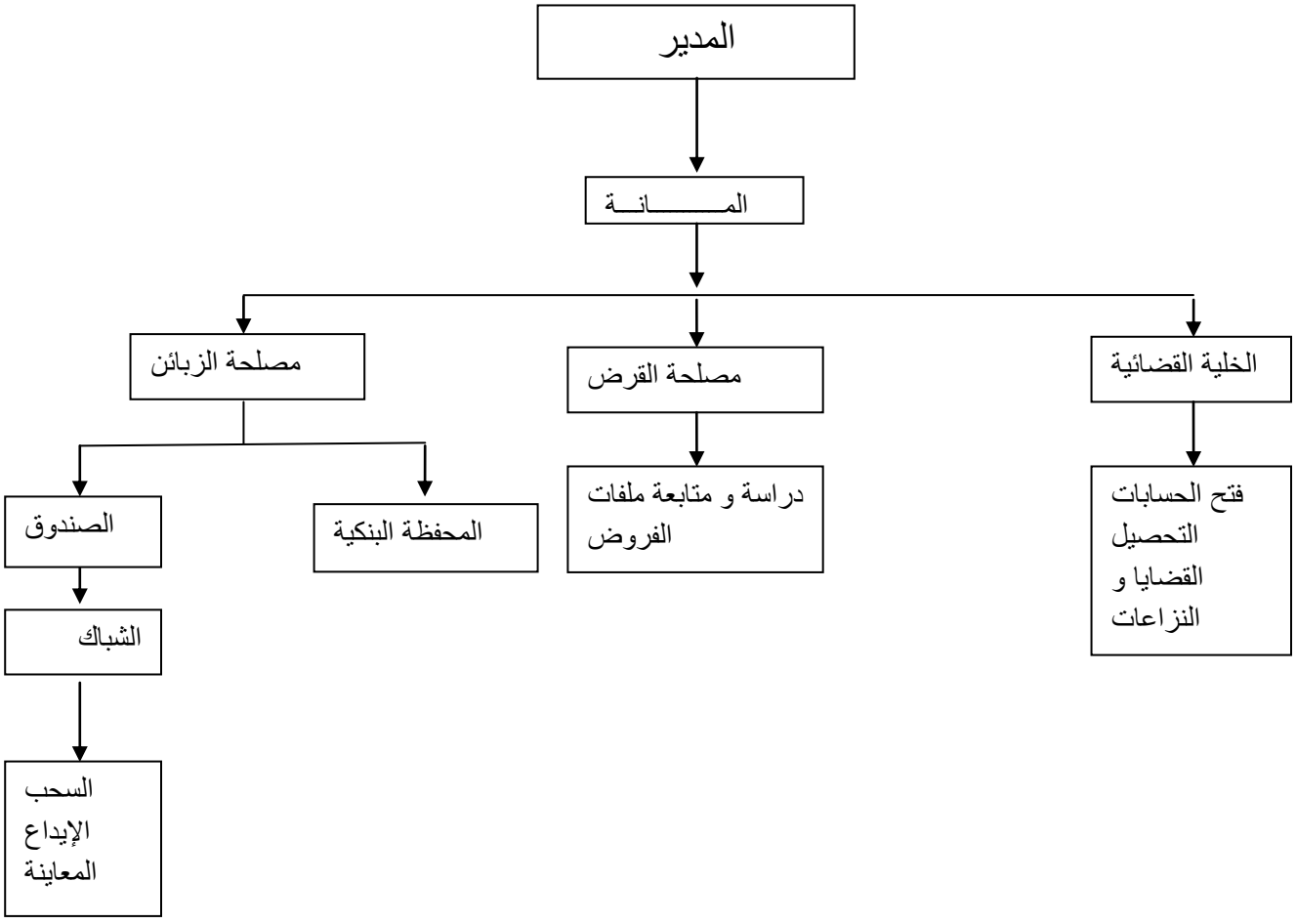

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المطلب الثاني :دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدعم مستثمرات الفلاحة عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين

أولا :تقديم ملف قرض التحدي :

يعتبر القرض في إطار التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الذي يقوم من خلال بتمويل المشاريع طويلة و متوسطة المدى .

1- تعريف قرض التحدي *:*

هو قرض موجه للإستثمارات المدعومة جزئيا ، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية و حيوانية و المزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة ، و قد يكون طويل أو قصير المدى .

2- الفئات المستهدفة من القرض :

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ، مرفقين بسجل **الأعباء** المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية .
- ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة و أصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة .
- المزارعين و مربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا .
- المؤسسات الإقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي أو تحويل أو توزيف المنتوجات الفلاحية .[1]

3 -المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض التحدي:

3-1 - فيما يتعلق بأشغال التهيئة و حماية الأراضي :

- الصرف و التطهير

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

- أشغال التوجيه و إزالة الحجارة
- وضع مصدات الرياح
- التعديل
- أشغال التسوية و تهيئة الأراضية .
- فتح الأراضي الفلاحية .
- جلب الطاقة الكهربائية .

3 – 2 -عمليات تطوير السقي الفلاحي:

- تجنيد معدات الري و تهيئة و إنجاز الآبار الجديدة .
- استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه ، تحويل الماء ، الحفر و الآبار
- إنجاز أحواض لتخزين المياه .
- تجهيز مضخات المياه .
- إنشاء شبكات توزيع المياه .
- إنشاء و إعادة تهيئة قنوات الصرف .
- تصليح المضخات الموجهة للإستغلال الفلاحي .

3-3- وسائل الإنتاج و إكتساب المؤهلات:

- الحصول على المواد الأولية "بذور ، نباتات ،أسمدة و منتوجات فيزيوتقنية ".
- الإنتاج الحيواني " منتوجات صيدلانية ، أشغال التهيئة ، إعادة تأهيل الهيئات الموجه لتغذية الماشية .
- قلع النباتات التي عمرت طويلا .
- عمليات تطعيم النباتات .
- إقتناء العتاد الفلاحي .
- إقتناء وسائل النقل الخاصة .
- إقتناء عتاد و تجهيزات تربية المواشي.[1]

3 – 4 - انجاز منشآت التخزين ، التحويل ، التعبئة ، التغليف و التقديم:

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

- إنجاز و تجديد الصناعات التحويلية و المنتوجات الفلاحية الكائنة بالفرب أو على المزارع .
- إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية .
- بناء أو تهيئة منشآت تخزيين المنتوجات الفلاحية .
- بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة و التغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي و الصناعات الغذائية

4 - محتوى ملف القرض

- طلب خطي من طرف الزبون .
- فاتورة .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة أداء المستحقات .
- مستخرج طبيعي .
- نسخة من السجل التجاري .
- شهادة تخصص الزبون .
- شهادة الخبرة الميدانية .
- عقد التأمين متعدد الأخطار المهنية.
- اثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية .
- 5 مميزات محاسبية متوقعة و جدول حسابات النتائج .

عند قبول الملف يسلم البنك وصل إيداع لطالب القرض .[1]

5- مميزات قرض التحدي :

5-1- قيمة قرض التحدي :

- قرض متوسط المدى : من 1000,000 دج إلى 100,000,000 دج
- قرض طويل المدى : من 1000,000 دج إلى 100,000,000 دج

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

5-2- مدى التأجيل :

- قرض متوسط المدى : من سنة إلى سنتين .
- قرض طويل المدى : من سنة إلى خمس سنوات .

5-3 - مدى القرض :

- القرض متوسط المدى : من 3 سنوات إلى 7 سنوات مع التأجيل من سنة إلى سنتين .
- القرض طويل المدى : من 8 سنوات إلى 15 سنة مع التأجيل من سنة إلى خمس سنوات .

5-4 - آجال الإستعمال :

- القرض متوسط المدى : من 6 سنوات إلى 12 شهر كأقصى حد ابتداءا من إستيلام القرض
- القرض طويل المدى : من 6 إلى 24 شهر كأقصى حد ابتداءا من استلام القرض

5 -5- المساهمة الشخصية :

- على الأقل 10 % من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار.
- على الأقل 20 % من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتارات .[1]

5-6- نسبة الإمتيازات / نسبة الفوائد :

- القرض المتوسط المدى : 5.25 % امتيازات على عاتق الزبون

0 % للسنوات الخمس الاولى .

1 % للسنة السادسة و السابعة

3 % للسنة الثامنة و التاسعة .

إبتداءا من السنة العاشرة امتيازات غير موجودة.

5-7- الضمانات و الاحتياطات :

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

رهن قانوني للأملاك الحقيقية و العقارية الناتجة عن التنازل و الإلتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب الممنوح ، رهن قانوني للمستثمرة المتعلقة بالملكية الخاصة

عربون متضامن للشركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص المعنويين .

5-8- استهلاك الدين : متناقص

ثانيا :دراسة طلب قرض التحدي

السيد " ب , ح " تقدم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف الحصول على جرار فلاحي مع لواحقه و10 بيوت بلاستيكية

1 - معلومات عن طالب القرض

- الطبيعة القانونية : شخص طبيعي
- طبيعة الإستثمار: جديد .[1]

2 - تقديم المشروع

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية :

يتعلق الموضوع بالسيد " ب ، ح " البالغ من العمر48 سنة و الذي تحصل على قرض من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أجل الحصول على جرار مع لواحقه و10 بيوت بلاستيكية في إطار قرض التحدي .

- موقع المشروع هو : دوار ولاد العجال بلدية السوافلية
- تكلفة المشروع قدرت ب : 5935410 دج
- **ملف القرض :**

1- طلب القرض .

2- الدراسة التقنية و الإقتصادية للمشروع (عند مكتتب دراسات معتمد لدى وزارة الفلاحة)

3- الفاتورة الشكلية للبيوت البلاستيكية و الجرار الفلاحي

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

4- شهادة المصادقة على المشروع من المصادر الفلاحية .

5- دفتر الشروط (عقد ملكية يمنح من طرف الدولة لإستغلال المستثمرة لمدة معينة وفق شروط معينة)

6- عقد الإمتياز (عقد ملكية يمنح من طرف الدولة لاستغلال المستثمرة لمدة معينة وفق شروط معينة)

7- شهادة التأهيل بالنسبة للمستثمر الفلاحي هي بطاقة فلاح .

8- شهادة جبائية مصفاة مستخرجة من مديرية الضرائب .[1]

9- رخصة السياقة (استغلال الجرار الممول) .

10- شهادة عدم المديونية من بنك الوطني الجزائري و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .

11- يطلع المستثمر ملف عند مصلحة المكلفين بالزبائن قسم مؤسساتي .

12- تحديد محظر المعاينة لمكان الاستغلال من طرف هذه المصلحة يوجه الملف الى مصلحة القروض و يتم فيها معالجة و دراسة الملف (رفض أو قبول) ان كان نوع الملف يدرس على مستوى الوكالة

- **مخطط التمويل :**

- قيمة المساهمة الشخصية : 10 % من المشروع و قدر ب 593541 دج .
- قيمة قرض التحدي : 90 % من المشروع و قدر ب 5341369 دج
- تبلغ قيمة البيوت البلاستيكية بـ 3123900 دج
- مبلغ الجرار و لواحقه بـ 2612610 دج .
- **نوع الضمان :** رهن حق الامتياز الممنوح من طرف الدولة زائد رهن العتاد الممول من المشروع .[2]

- **خلاصة الفصل :**

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

[2] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة و من جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها و التي يرمي من خلالها الى تحقيق الاهداف المسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية .

فبنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية و ذلك من خلال منح القروض الى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة على كل من الانتاج و الاستهلاك و الشغل و غيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية ، و منح القروض يتطلب توفير سياسة اقراضية و إتباع معايير و إجراءات تكون فعالة و ناجحة .

حاولنا من خلال هذا البحث ابراز مدى أهمية القطاع الفلاحي في انعاش الاقتصاد الوطني ، و إيضاح المشاكل التي يعاني منها ، و التطرق الى آليات تمويل هذا القطاع التي تعد من أصعب المشاكل التي يواجهها ، حيث مرت الجزائر منذ الاستقلال بعدة تطورات بداية من التسيير الذاتي وصولا الى البرامج التنموية المتبعة في السنوات الأخيرة ، و تم التطرق بالتفصيل في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية لمعرفة أثر هذا المخطط على القطاع ، حيث قام هذا البرنامج بتقديم عدة مساعدات للفلاحين و هذا من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم الخارجي و تحقيق الأمن الغذائي إلا أن هذا الأخير لم يحقق بعد استقرارا ايجابيا و هذا لعدة أسباب من أهمها سوء التسيير و الاستراتيجية الداعمة لهذا القطاع .

- **اختبار فرضيات البحث :**

- تكمن أهمية التمويل في نجاح السياسة المتبعة للتمويل لأن نجاح المسير في اختبار التمويل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة يؤدي أكيد لنجاح سياسة التمويل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة يؤدي أكيد الى نجاح سياسة التمويل المنتهجة ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .
- إن عدم تشابه كل من حجم المبالغ المقدمة و الأغراض من استخدامها و فترات تسديدها يؤدي الى عدم تشابه الضمانات المقدمة لأن تقديم قرض طويل الأجل ليس مثل تقديم قرض قصير الأجل ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .
- شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، و هذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي ، الثورة الزراعية ....الخ وصولا الى البرامج التنموية المتبعة لسنوات الأخيرة ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .
- قامت الجزائر بإقامة العديد من الهيئات و البرامج التي تعمل على مساعدة و تنمية القطاع الفلاحي ، و من بين هذه البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .
- عرف الاقتصاد الوطني استقرارا منذ تطبيق هذا المخطط قدر سنة 2003 ب 7 % ، لكن رغم هذا مازالت الجزائر تعاني من الأمن الغذائي ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة .
- حسب الفرضية الخامسة نثبت خطأ الفرضية السادسة .

- **نتائج البحث :**

تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية :

- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي ، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي .
- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا .
- بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية روح الثقة و الإطمئنان لدى المستثمرين الفلاحين تجاه الاستثمار الفلاحي ، خاصة فيما يخص العقار الفلاحي من خلال طرحه **لسياسة منح حق الامتياز** ، و اضافة الفعالية على المستثمرة الفلاحية كوحدة للانتاج .

- ان للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية دور مهم في تحقيق تطورات كبيرة على مستوى الانتاج الزراعي حيث قدر ب 9.3 % من القيمة المضافة الاجمالية .
- عدم تحقيق الأمن الغذائي و هذا بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة و المبالغ المقدمة للدعم الفلاحي .
- عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي و النظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة .
- قامت التطورات الأخيرة بتوفير العديد من مناصب الشغل و هذا من خلال توسيع البرامج التنموية لتشمل جميع أقطار الوطن دون استثناء .

- **التوصيات و الاقتراحات :**

بناءا على هذه النتائج ، فان توصيات البحث تتمثل فيما يلي :

- اقامة برامج و مراكز نوعية و تأهيل الشباب و تشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي .
- الاعتماد على الارشاد الفلاحي من خلال وسائل الاعلان المكتوبة و المرئية لتحسين المنتوج الفلاحي .
- اقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي .
- توفير التمويل الازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية و الفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك و الهيئات الداعمة للقطاع و اعطائهم الأولوية في ذلك ، من خلال دراسة طلبات القروض المقدنة و عدم اهمال هذه الملفات .
- حل مشكل العقارات التي تعد مشكل على حساب القطاع الفلاحي و ذلك من خلال الحد من الانتقاص العمدي الذي يقوم به الانسان و الدولة من بناءات على الأراضي الصالحة للزراعة .
- زيادة تفعيل آليات و برامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة ، و خلق آليات و هيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة ، و ذلك من أجل زيادة حجم الانتاج الزراعي في الاقتصاد الوطني ، و بالتالي زيادة فعالياتها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
- الاهتمام بالتربة و اقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة .
- التخفيف من تكاليف و اجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي و ذلك من أجل تسريع و تسهيل معاملات الحصول على القروض الزراعية .

و نرجو من الله عز و جل أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا البحث على العرف المتفق عليه و وفقا للقواعد منهجية البحث العلمي ، و الله ولي التوفيق .

- **الكتب :**

1- أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992 .

2- حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتملني ، الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 .

3- مصطفى رشدي شيحة ، النقود و المصارف و الائتمان ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 1999 .

4- محمد السويدي ، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986.

5- عمر صدوق ، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائرية ، 1988 .

6- عبد اللطيف بن آشنو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962 – 1980) ، ديوان المطبوعات الجامعية 1982 .

- **الرسائل و الأطروحات الجامعية :**

1- بن سمينة دلال ، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) دراسة حالة بنك الفلاحة و التمية الريفية – وكالة بسكرة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007/2006 .

2- بوشوشة محمد ، مصادر التمويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ، جامعةمحمد خيضر ، بسكرة ، 2007/2006 .

3- حاجي العلجة ، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود و مالية ،جامعة الجزائر ، 2007/2006 .

4- حوحوحسينة، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في اطار الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و انعكاساته على البطالة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، 2003/2002 .

5- دهينة مجدولين ، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة ، آفاق و تطوير سهل لوطاية في اطار سياسة الدعم الفلاحي ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006 .

6- رحماني موسى ، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي و تطور الانتاج الفلاحي و أثرها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962 – 1987 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1990 .

7- زويتر الطاهر ، اشكالية التشغيل في الزراعة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1990 .

8- سلطانة كتفي ، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة ،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005 / 2006 .

9- غربي فوزية ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007 / 2008 .

10- محمد سعيد أمي استيتيه رشا ، تمويل القطاع الزراعي في الأردن ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا ، جامعة الأردن ، 1999 .

●الملتقيات العلمية :

1- بن سمينة دلال و بن سمينة عزيزة ، مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقنصادية ، ملتقى دولي حول السياسات التمويل و أثرها على اقتصاديات المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، يومي 21 – 22 نوفمبر 2006 .

2- جنينة عمر و بخوش مديحة ، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، يومي 15 – 16 نوفمبر 2011 .

3- شعيب بونوة و علي بودلال ، إشكالية التمويل و السياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع ، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ، جامعة بسكرة .

●المجلات :

1- خليل خميس ، مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد التاسع ، جامعة ورقلة ، 2011.

2- زبيري رابح ، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الثالث ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ديسمبر 2003 .

الإهداء	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الأشكال	II
قائمة الجداول	II
المقدمة العامة	02
الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل الفلاحي	07
تمهيد	07
المبحث الأول : التمويل الفلاحي	08
المطلب الأول : مفهوم التمويل الفلاحي و أنواعه	08
أولا : مفهوم التمويل الفلاحي	08
ثانيا : أنواع التمويل الفلاحي	08
المطلب الثاني : أهداف التمويل الفلاحي و تصنيفه	11
أولا : أهداف التمويل الفلاحي	11
ثانيا : تصنيف التمويل الفلاحي	12
المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي	14
المبحث الثاني : وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962 – 1999)	15
المطلب الأول : واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962 – 1980)	16
أولا : مرحلة التسيير الذاتي	16
ثانيا : مرحلة الثورة الزراعية	20
ثالثا : مرحلة تمويل القطاع العام و الخاص	22
المطلب الثاني : واقع القطاع الفلاحي في ظل اعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية	25
أولا : أسباب إعادة الهيكلة و نتائجها	25
ثانيا : أثر المستثمرات الفلاحية على القطاع الفلاحي	26
المطلب الثالث : واقع القطاع الفلاحي و تمويله في ظل الإصلاحات (1990 – 1999)	27
أولا : أثر القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات (1990 – 1999)	27
ثانيا : تمويل القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات	27
المبحث الثالث : واقع الفلاحة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)	28
المطلب الأول : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)	28
أولا : تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	28
ثانيا : أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	28
ثالثا : الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	28

المطلب الثاني : تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و المستفيدين منه	32
أولا : تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	32
ثانيا : النشاطات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (PNDA)	33
المطلب الثالث : وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و واقعه على القطاع الفلاحي في الجزائر	33
أولا : وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلحية	33
ثانيا : واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على القطاع الفلاحي	34
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	40
تمهيد	38
المبحث الأول : العملية التمويلية للنشاط الفلاحي	40
المبحث الثاني : أدوات التمويل للنشاط الفلاحي	43
خلاصة الفصل	46
الفصل الثالث : دراسة حالة طلب حرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)	48
تمهيد	48
المبحث الأول : بنك الفلاحة و التنمية الريفية	49
المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تعريفه	49
المطلب الثاني : مهام بنك الفلاحة و التنية الرفية و أهدافه	49
أولا : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية	49
ثانيا : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	50
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنية الريفية	52
المبحث الثاني : دراسة حالة طلب قرض التحدي	53
المطلب الأول : لمحة عن الوكالة و هيكلها التنظيمي	53
أولا : لمحة عن الوكالة	51
ثانيا : الهيكل التنظيمي للوكالة	57
المطلب الثاني : دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي	58
أولا : تقديم قرض التحدي	58
ثانيا : دراسة طلب قرض التحدي	62
خلاصة الفصل	64

خاتمة عامة	**63**
المصادر و المراجع	**69**
الملخص	**71**

الملخص :

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم . فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي لتضمن العيش الكريم لشعبها ، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من النتاج الزراعي ، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب و ضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي . و يمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يضحى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة ، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة ، اضافة الى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى .

حيث يعتبر التمويل الوسيلة المحركة لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض بهذا القطاع .

قامت الحكومة الجزائرية باقامة العديد من الهياكل و البرامج الداعمة لهذا القطاع و التي تهدف في مجملها الى ترقيته و تنميته و التقليل من مشاكله ، و من بين هذه الآليات و التي ركزت عليها دراستنا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، و الذي يعمل على دعم و مساعدة الفلاحين و مدهم بالأموال اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة فيها لهذا المخطط ، و رغم التطورات التي تميز بها القطاع الفلاحي عن باقي القطاعات و قدرته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في مختلف أقطار العالم المتقدم أو الدول النامية على حد سواء ، إلا أننا نجده يواجه العديد من المشاكل و العراقيل التي تعيق استمراره و تقليل من فعاليته .

و نحاول في الجانب التطبيقي من البحث معرفة مدى أهمية سياسة تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية للفلاحين و حل مشاكلهم المادية التي تعرقلهم في الانتاج ، و اعتبار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كآلية لتطبيق هذه السياسة .

الكلمات المفتاحية : قرض استثماري ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية .